قـواعـد منـهجـيــة
فـــي
الجر ح والتعديل

إعداد
فالح بن محمد بن فالح الصغيّر

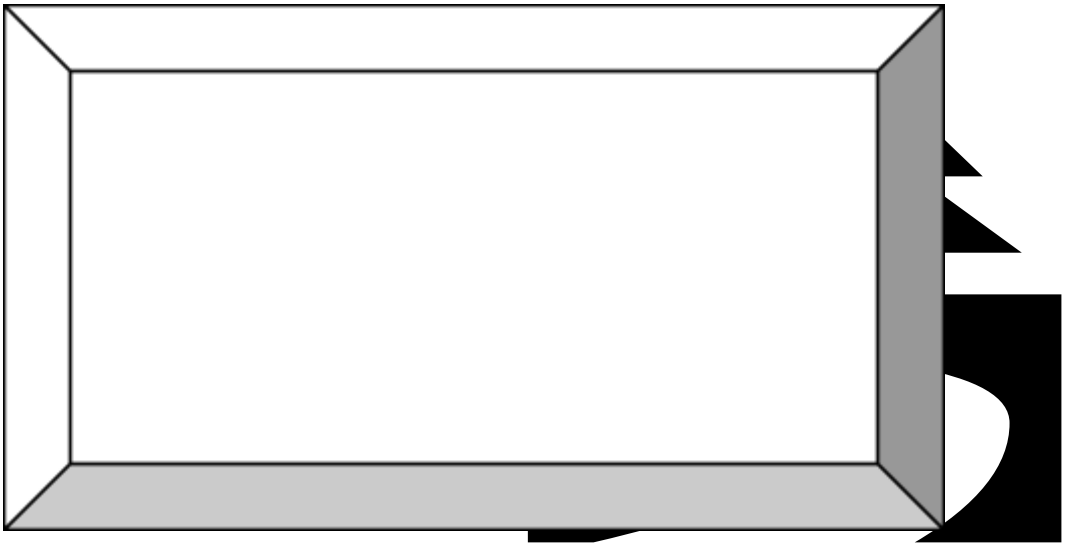

الحمد لله حمدًا طيبًا مباركًا فيه كما يحب ربنا ويرضى، أحمده سبحانه وأشكره على نعمه وآلائه التي تترى، وأصلي وأسلم على نبينا محمد النبي المجتبى، والرسول المصطفى، وعلى آله وأصحابه أولي الألباب والفضل والنهى، والتابعين ومن تبعهم بإحسان، وعلى نهجهم اقتفى، أما بعد:

فمن فضل الله سبحانه وتعالى على هذه الأمة أن بعث فيهم خاتم أنبيائه ورسله محمدًا ﷺ، وأنزل عليه القرآن هدًى للناس وبينات من الهدى والفرقان، وجعله دستورًا لهم وبيانًا وحكمًا وفرقانًا وشفاءً ورحمةً لمن اتبعه وعمل بما فيه، ووضحه رسوله ﷺ وبيَّنه وفصّل أحكامه بسنته كما قال عليه الصلاة والسلام: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسَّكتُمْ بهما كتاب الله وسنَّة نبيِّه»[1]، وقد تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظ هذين المصدرين الأساسيين قال تعالى: ﴿ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ﴾[2]، فهيأ الله سبحانه وتعالى الموفقين من هذه الأمة من السلف والخلف لتلقيهما ونشرهما ووضع القواعد والأسس للمحافظة عليهما منذ عصر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وتوالت الأجيال في ذلك مما سطّره التاريخ محفوظًا يتناقله الناس.

ومن أعظم الجهود في ذلك: وضع القواعد والضوابط والأسس لنقل الحديث، وتمييز مقبوله من مردوده، وصحيحه من سقيمه، واجتهد المحدثون أيّما اجتهاد في ذلك، وسطروا الكتب المطولة والمختصرة لكل ما يتعلق بهذه القواعد.

---

[1] () الموطأ للإمام مالك، كتاب القدر، باب النهي عن القول بالقدر، ص(564).

[2] () الحجر: 9.

ومن هنا جاءت المشاركة في حصر هذه القواعد المنهجية على طريقة التقعيد المختصر لتبقى عناصره واضحة جليلة، وذلك عندما طلب عدد من التلاميذ محاولة جمع هذا المتناثر مقرونًا بالأمثلة التوضيحية والتفصيل لرؤوس المسائل لتبقى مفاتيح لمن أراد أن يتعمق في هذا العلم الجليل، ومعرفة جهود العلماء فيه، وقد وفق الله سبحانه لهذه الكتابة حتى جاءت منتظمة في تمهيد تضمن تعريف الجرح والتعديل، وأهمية علم الإسناد، وتاريخ الكلام في الرجال.

ثم جاء البحث في ثلاث عشرة قاعدة هي كالتالي:

- **القاعدة الأولى**: غاية علم الجرح والتعديل وأهدافه.
- **القاعدة الثانية**: بم يعرف الجرح؟ وبم يكون التعديل؟
- **القاعدة الثالثة**: الجارح والمعدل وشروطهما.
- **القاعدة الرابعة**: مراتب الجرح والتعديل وتطبيقاتها.
- **القاعدة الخامسة**: مواطن الجرح [العدالة والضبط].
- **القاعدة السادسة**: الأسس والضوابط العامة للحكم على الرواة.
- **القاعدة السابعة**: تعارض الجرح والتعديل.
- **القاعدة الثامنة**: سلامة السند والقدح في المتن.
- **القاعدة التاسعة**: علوم الإسناد من حيث الاتصال، الانقطاع، وأثرها.
- **القاعدة العاشرة**: الحكم على الأحاديث.

- **القاعدة الحادية عشرة:** كيفية دراسة الإسناد.
- **القاعدة الثانية عشرة:** كتب الرجال [الأصول، المختصرات، الزوائد].
- **القاعدة الثالثة عشرة:** شبهات حول دراسة الأسانيد والجرح والتعديل.

ثم الخاتمة ملخصًا فيها ما انتظمته هذه القواعد.

وأختم بحمد الله وشكره على ما يسّر وأعان ووفق وسدد ثم أشكر كل من تلطف بالمساعدة بأي نوع من أنواع المساعدة والتسديد فجزاهم الله خيرًا وأثابهم، وجعل هذا من العلم المدخر في الحياة وبعد الممات، إنه سميع قريب مجيب.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه
أ. د. فالح بن محمد بن
فالح الصغيّر
المشرف العام على موقع شبكة السنة وعلومها

faleh@alssunnah.com

لقد كانت التحديات الكبيرة التي تواجه المحدثين إزاء هذا السيل الدافق من الأسانيد والمرويات تحتم عليهم وقفة أخرى - بعد تقعيد نظرية الإسناد- ليراجعوا البناء الذي قام على مبدأ الإسناد.

ولم تكن كثرة الأسانيد والمرويات لمجردها هي الدافع لتلك الوقفة والمراجعة، بل إن الفتن التي ظهرت في المجتمع المسلم والتقلبات المختلفة التي واجهها المسلمون بسبب الفتوحات الكبرى وما لحقها من تجاور للحضارات المغلوبة.. أو تمازج، وما أفرزه هذا التجاور أو التمازج من تأثيرات سلبية أو إيجابية.. كل ذلك أدى إلى تلك المراجعة.

فربما كان الواحد منهم يعمد إلى إسناد مشهور بنظافته مثل سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أو علقمة عن عبد الله بن مسعود وينسجون من خلالها الأحاديث، أو يخترعون أي إسناد - وإن جهل رجاله - ويذيعون بواسطته الآثار والأخبار، إذ كان الناس يومئذ على أصل الصدق، ولم يكونوا ليظنوا أن أحدا يجرأ على الكذب على رسول الله ﷺ والإسلام بعد في ذروة انتصاراته وفتوحاته.

فلما أحس المحدثون برواج تلك الآثار وخاصة بين الطوائف السياسية المتنازعة ابتدءوا في أخذ الحيطة ورسم السبل لدرء هذه المحاولة الجديدة في تحريف مصادر التلقي عند المسلمين.

أو حتى في مسائل التشريع وأعمال المكلفين وقد يحصل الوهم من أناس صالحين ساء حفظهم أو خف ضبطهم فاحتاج الأئمة إلى وضع هذه الأسس إما لرد هذه الروايات جملة وتفصيلًا أو الترجيح بينها أو

العمل بها في مجالات أضيق كالفضائل ونحوها.

ومن هنا أبدع المحدثون في هذه المنهجية العلمية التي أبهرت الأمم، وألفوا فيها المؤلفات المطولة والمختصرة[3].

وهذا ما حداني أن أصوغ هذه المنهجية في هذه القواعد جامعًا بين الإيجاز والتطويل لينطلق منها الدارس إلى فهمها الفهم الصحيح والتعامل معها، ممهدًا بهذا التمهيد الذي يشمل تعريف الجرح والتعديل، وأهمية علم الإسناد، وتاريخ الكلام في الرواة وحكم الكلام فيهم.

□□□□□

[3]() ينظر: كتاب «الجرح والتعديل عند المحدثين»، ص(2)، وما بعدها.

تعريف الجرح والتعديل

الجرح لغة: هو مصدر جَرَحَه يَجْرَحَه جَرْحًا، أثّر فيه بالسلاح وجرَّحه أكثر ذلك فيه قال الحطيئة:

ملّوا قراره وهرَّته كلابُهم وجرَّحوه بأنياب وأضراس

والاسم الجُرح بالضم والجمع أجراح وجروح وجراح، وجرَحه بلسانه شتمه[4].

وقال بعض فقهاء اللغة: الجُرح بالضم يكون في الأبدان بالحديد ونحوه، وبالفتح يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها، وهو المتداول بينهم وإن كان في أصل اللغة بمعنى واحد[5].

ويقال: جرح الحاكم الشاهد، إذ عثر منه على ما يسقط به عدالته من كذب وغيره، وقد قيل ذلك في غير الحاكم أيضًا[6].

وفي الاصطلاح: هو بيان لعيوب رواة الحديث التي لأجلها تسقط عدالتهم، ويكون حديثهم من عداد الضعاف[7].

وهذا التعريف يوهم أن الجرح خاصة في العدالة، لكن ذكر ابن

---

[4] () لسان العرب مادة جرح (3/222).
[5] () تاج العروس مادة جرح (2/130).
[6] () دراسات في الجرح والتعديل (41).
[7] () دراسات في الجرح والتعديل (41).

الأثير: «أن الجرح وصف متى التحق بالراوي والشاهد، سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به»[8].

فيشمل الجرح عدالة الراوي، وضبطه وحفظه.

والعدالة لغة:مصدر عدل، يقال: عدل فلان عدالة وعدولة فهو عادل، أي رضا ومقنعا في الشهادة.

وتعديل الشيء تقويمه، يقال: عدله تعديلًا فاعتدل، أي قومه فاستقام.

التعديل، الفعل: عَدَل، والمصدر عدْل وهو ما قام في النفوس أنه مستقيم وهو ضد الجور[9].

واصطلاحًا: قال ابن حجر: العدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة[10].

وقال ابن الأثير: التعديل وصف متى التحق بالراوي والشاهد اعتبر قولهما وأخذ به[11].

فتبين من هذا أن العدالة تشمل وصفين:

أ – **السلامة من أسباب الفسق،** وأسباب الفسق هي: الإصرار على الصغيرة، أو اقتراف الكبيرة مع عدم التوبة.

---

[8]() جامع الأصول من أحاديث الرسول (1/122).
[9]() لسان العرب (4/2839).
[10]() نزهة النظر (55) نظرية نقد الرجال عماد الرشيد (47).
[11]() جامع الأصول لابن الأثير (1/126).

ب- السلامة من خوارم المروءة، والمروءة هي الأعراف والتقاليد إذا لم تكن مخلة بالشرع.

❐ **أهمية علم الإسناد:**

السند لغة: هو ما ارتفع من الأرض في قبل الجبل أو الوادي، ومنه سنود القوم في الجبل أي صعودهم[12].

وفي الاصطلاح: هو طريق متن الحديث، ويسمى سندًا لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه.

ويظهر لنا أهمية علم الإسناد وأثره في علم الحديث، وذلك من خلال أوجه متعددة، منها:

أ ـ عن طريق الإسناد يمكن تحقيق الأحاديث والأخبار، ومعرفة الرواة، فيستطيع طالب الحديث أن يقف على درجة الحديث وصحته من ضعفه.

ب ـ وبالإسناد تحفظ السنة وتصان من الدس والتحريف والوضع، والزيادة والنقص.

جـ - وبالإسناد تُدرك الأمة منزلة السنة ومكانتها وما لقيته من العناية والاهتمام، حيث إنها ثبتت بأدق طرق النقد والتحقيق التي لم تعرف البشرية لها مثيلًا في تاريخها كله، وبذلك يُرَدُّ على دعاوى المبطلين والمشككين، وتفند شبهاتهم التي أثاروها حول صحة الحديث.

* * *

---

[12]() لسان العرب (3/220).

لهذه الأمور ولغيرها تواترت الأخبار واستفاضت عن الأئمة في أهمية الإسناد والحث عليه، حتى جعلوه قربة وديناً، قال الإمام عبد الله بن المبارك: «الإسناد عندي من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل له من حدثك؟ بقي»[13] أي: بقي متحيرًا لا يدري ما يقول، لأنه لا إسناد معه يعرف به صحة الحديث أو ضعفه، وقال أيضًا: «بيننا وبين القوم القوائم»[14] يعني الإسناد، وقال الإمام النووي: «الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل»[15]، وقال الإمام شعبة: «كل حديث ليس فيه (حدثنا، وأخبرنا) فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خطام»[16] وقال الإمام الأوزاعي: «ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد»، وجاء عن الإمام ابن سيرين: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[17].

* * *

فالإسناد خاصية من خصائص هذه الأمة التي انفردت بها ولم تشاركها فيها أمة من أمم الأرض، فلم يُؤثر عن أي أمة العناية برواة أخبارها وأحاديث أنبيائها ما عرف عن هذه الأمة، قال أبو علي الجياني: «خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يُعْطِها مَنْ قَبْلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب»[18]، وقال أبو حاتم الرازي: «لم يكن

---

[13]() المحدث الفاضل (209).
[14]() مقدمة صحيح مسلم (1/15).
[15]() شرف أصحاب الحديث (24).
[16]() مقدمة المجروحين لابن حبان (1/27).
[17]() مقدمة صحيح مسلم (1/15) المحدث الفاصل (209).
[18]() تدريب الراوي (159).

في أمة من الأمم مِنْ خَلْقِ الله آدم، أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة»[19].

❐ **تاريخ الكلام في الرواة :**

كان الكلام في الرجال وبيان أحوالهم قبل التأليف فيه، يتناقل مشافهة يتلقاه العلماء بعضهم عن بعض. وظهر علم الرجال نتيجة لتطور استعمال الإسناد وانتشاره وكثرة السؤال عنه، وكلما تقادم الزمن كثرت الوسائط في الأسانيد وطالت، فاحتيج إلى بيان أحوال تلك الوسائط والتمييز بينها ولا سيما مع ظهور البدع والأهواء وكثرة أصحابها، ولذلك نشأ علم الرجال الذي هو ميزة لهذه الأمة على سائر الأمم، وقد جاء التأليف فيه متأخرا عن تدوين الحديث.

🕐 **قال الذهبي:** أول من زكّى وجرح عند انقراض عصر الصحابة: الشعبي (ت103)، وابن سيرين (110) ونحوهما، وحفظ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخرين.. فلما كان عند انقراض عامّة التابعين في حدود الخمسين ومائة، تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف، كالأعمش (ت148)، وشعبة (ت160)، ومالك (ت179).

ولم تظهر كتب الرجال إلا بعد منتصف القرن الثاني الهجري، ومن أول الكتب المؤلفة في الرجال التاريخ تأليف الليث بن سعد (ت175)، والتاريخ للإمام عبد الله بن المبارك (ت181)، ثم تتابع التأليف في ذلك[20].

---

[19]() شرف أصحاب الحديث (42).

[20]() علم الرجال نشأته وتطوره (25).

فاحتوت المكتبة الحديثية على علم عظيم وهو ما عرف بعلم الرواة أو الرجال تاريخًا وحكمًا، وزخر هذا العلم بمؤلفات كثيرة وعظيمة، ودونت أقوال الأئمة وضبطت ضبطًا لا يجاري مما يجعل أي راو لم يدون عنه شيء أنه لا يعرف له اشتغال بالحديث والرواية، وبهذا جاءت السنة النبوية محفوظة بأسانيدها مما حيّر الأعداء قديمًا وحديثًا النيل الحقيقي منها، وجميع محاولتهم بادت بالفشل لأن العلم مدون ومحفوظ.

❐ **حكم الكلام في الرواة:**

الكلام في الرواة جرحًا وتعديلًا واجب على الكفاية بإجماع المسلمين احتياطًا في أمر الدين، وتمييزًا لمواقع الغلط في هذا الأصل العظيم (السنة) والذي عليه مبنى الإسلام، وأساس الشريعة - مع القرآن الكريم – لكي يعرف من ترد روايته من تقبل.

والأصل في ذلك قوله تعالى: [الحجرات: 6].

ومن السنة: «حديث أم المؤمنين عائشة ك أنه استأذن على النبي ﷺ رجُلٌ فقال ائذنوا له فبئس ابن العشيرة أو بِئْس أخو العشيرة فلما دخل ألان له الكلام فقلت له يا رسول الله قلت ما قلت ثم ألَنْتَ له في القول فقال أي عائشة إن شر الناس منزلة عند الله من تركه أو

ودعه الناس اتقاءَ فُحْشِهِ»[21].

وحديث فاطمة بنت قيس عندما جاءتْ رسول الله ﷺ تستشيره فيمن تتزوج فقال: «**أما أبو جهم فلا يضع عصَاهُ عن عاتِقِه وأمَّا معاوية فصعلوك لا مال له انْكِحِي أسامة بن زيد**»[22].

- قال أبو حاتم بن حبان: وفي هذا دليل على أن إخبار الرجل بما في الرجل على جنس الإبانة ليس بغيبة[23].

- وقال الخطيب البغدادي: في هذا الخبر دلالة على أن إجازة الجرح للضعفاء من جهة النصيحة لتجنب الرواية عنهم، وليعدل عن الاحتجاج بأخبارهم[24].

- وقال أبو حاتم بن حبان: فهؤلاء أئمة المسلمين وأهل الورع في الدين، أباحوا القدح في المحدثين، وبينوا الضعفاء والمتروكين، وأخبروا أن السكوت عنه ليس مما يحل، وأن إبداءه أفضل من الإغضاء عنه، وقد تقدمهم فيه أئمة قبلهم ذكروا بعضه وحثوا على أخذ العلم من أهله[25].

- ذكر ابن المبارك رجلًا، فقال: يكذب، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن تغتاب؟ قال: اسكت، إذا لم نبين كيف يعرف الحق من الباطل؟

---

[21]() رواه البخاري (6131)، ومسلم (2591).
[22]() رواه مسلم (1480).
[23]() مقدمة كتاب المجروحين (18).
[24]() الكفاية في أصول علم الرواية (40).
[25]() مقدمة كتاب المجروحين (21).

وقال يحيى بن سعيد: سألت سفيان الثوري، وشعبة، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة عن الرجل واهي الحديث، فأسأل عنه، فأجمعوا أن أقول: ليس هو ثبتًا، وأن يبين أمره.

وقال أبو تراب النخشبي الزاهد لأحمد بن حنبل: يا شيخ! لا تغتب العلماء، فقال له أحمد: ويحك هذا نصيحة، ليس هذا غيبة[26].

فتبين من هذا أن الكلام في الرواة لبيان حالهم من الضعف أو التوثيق لغرض التوصل إلى الحكم على الأحاديث وبيان حالها صحة وضعفًا جائز بل فرض كفاية كسائر العلوم.

وهذا الحكم استثناءً من حكم الغيبة التي هي الكلام في الآخرين وبيان عيوبهم، ومن المعلوم أن الغيبة حرام بإجماع المسلمين لقوله تعالى: ﴿ ... ﴾ [الحجرات: 12].

وقوله ﷺ: «الغيبة ذكرك أخاك بما يكره...» الحديث[27].

وعليه ما يلي:

1- أن الكلام في المستثنى يكون على قدر الحاجة فلا يزيد عنها.

2- أن لا يتخذ هذا الأمر ذريعة للكلام في غير مظانه، ومن ثم

---

[26] () ينظر: الكفاية للخطيب البغدادي، ص(40).

[27] () رواه مسلم (2589).

فيخرج عن حكمه المستثنى إلى الأصل وهو الغيبة.

3- خطأ كثيرين في العصور المتأخرة ممن يستخدم هذه القاعدة على غير أغراضه كالحديث عن سلبيات بعض العلماء وطلبة العلم، أو تسفيه آرائهم ونحو ذلك.

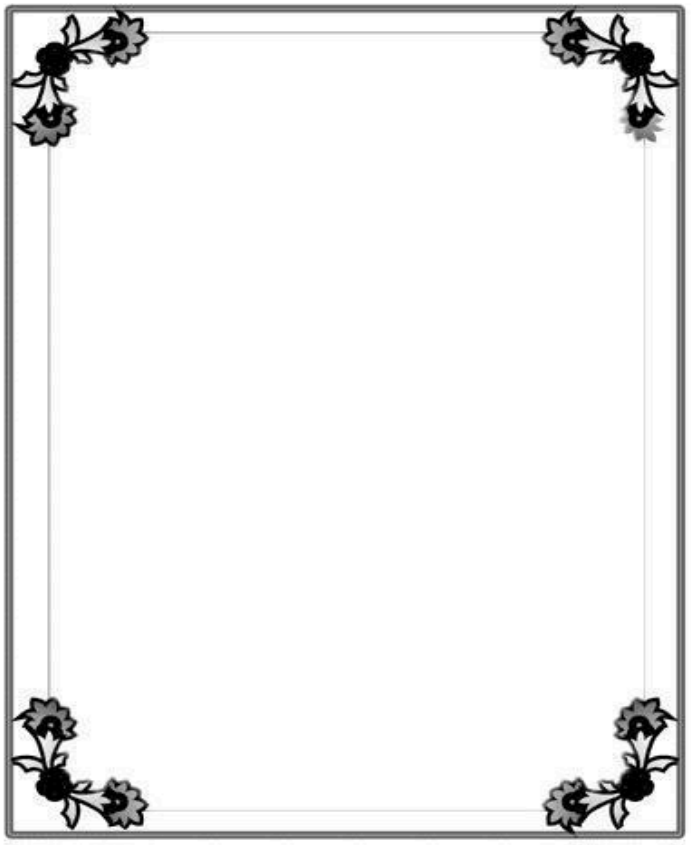

القاعدة الأولى:

غاية علم الجرح و التعديل وأهدافه

الحفاظ على الشريعة [illegible] والتزييف، ومعرفة ال[illegible] العلوم قدرًا وأعلاها م[illegible]

وتفصيل ذلك: أن غاية معرفة علم الجرح والتعديل وأهدافه يمكن تفصيلها على ما يلي :

1- المحافظة على السنة من الانتحال والتزييف والزيادة والنقص والتحريف قال رسول الله ﷺ: «**يرث هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين وتحريف الغاليين**»([28]).

---

[28]() الحديث أخرجه ابن عدي في «الكامل» (1/152، 2/511)، والبزار كما في «مجمع الزوائد» (1/140) والبيهقي في «دلائل النبوة» (1/441)، والعقيلي في «الضعفاء» (1/9، 4/556)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» ص(28)، وابن عبد البر في «التمهيد» (1/59)، وابن عساكر كما في تهذيبه لابن بدران (2/230)، والحديث جاء من طرقٍ كثيرة جمعها ابن القيم في «مفتاح دار السعادة»، وأوصلها إلى عشرة طرق إلا أن طرقه رغم تعددها لا تخلو من كلام. قال الدارقطني: إنه لا يصح مرفوعًا. نقله عنه السخاوي في «فتح المغيث» (2/169) وضعفه العراقي في «التقييد والإيضاح»، ص(39)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (1/163)، وابن القطان في «بيان الوهم والإبهام» (3/40)، وابن حجر في «الإصابة» (1/226).
والحديث صححه الإمام ابن عبد البر، نقله عنه الخطيب في شرف أصحاب

وقد تواترت الأخبار واستفاضت عن الأئمة في أهمية معرفة رجال الإسناد جرحًا وتعديلًا والحث على ذلك، حتى جعلوه قربة ودينًا.

- قال ابن المبارك: الإسناد عندي من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل له من حدثك؟ بقي»[29] أي: بقي متحيرًا لا يدري ما يقول، لأنه لا إسناد معه يعرف به صحة الحديث أو ضعفه.

وقال أيضًا: «بيننا وبين القوم القوائم»[30] يعني الإسناد.

- وقال الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل»[31].

- وقال شعبة: «كل حديث ليس فيه (حدثنا، وأخبرنا) فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خطام»[32].

- وقال الأوزاعي: «ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد»[33].

- وجاء عن ابن سيرين: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[34].

2- معرفة المقبول من المردود من الرواة ومنزلته من مراتب

الحديث، ص(29)، وقد تعقبه ابن القطان في المرجع السابق، وابن القيم في مفتاح دار السعادة، والأقرب، والعلم عند الله أنه ضعيف ترجيحًا لرأي أكثر المحدثين.

[29]() المحدث الفاضل (209) .

[30]() مقدمة صحيح مسلم (1/15).

[31]() شرف أصحاب الحديث (24).

[32]() مقدمة المجروحين لابن حبان (1/27).

[33]() مقدمة صحيح مسلم (1/15)، المحدث الفاضل (209).

[34]() مقدمة صحيح مسلم (1/15)، وقد سبق الكلام عن أهمية الإسناد.

الجرح والتعديل.

علم الجرح والتعديل ميزان رجال الرواية، يثقل بكفته الراوي فيقبل، أو تخف موازينه فيرفض، وبه يعرف الراوي الذي يقبل حديثه، ويميزه عمن لا يقبل حديثه.

ومن هنا اعتنى به علماء الحديث كل العناية، وبذلوا فيه أقصى جهد، وانعقد إجماع العلماء على مشروعيته، بل على وجوبه للحاجة الملجئة إليه.

والحاجة ماسة جدًّا إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الإسناد، وبالتالي معرفة مرتبة الحديث لأنه لا يمكن دراسة الإسناد إلا بعد معرفة قواعد الجرح والتعديل التي اعتمدها أئمة هذا الفن، ومعرفة شروط الراوي المقبول، وكيفية ثبوت عدالته وضبطه وما إلى ذلك من الأمور المتعلقة بهذه المباحث، لأنه لا يتصور أن يصل الباحث في الإسناد إلى نتيجة ما مهما قرأ في كتب التراجم عن رواة هذا الإسناد، إذا لم يكن عارفًا من قبل قواعد الجرح والتعديل، ومعنى ألفاظهما في اصطلاح أهل هذا العلم، ومراتب هذه الألفاظ من أعلى مراتب التعديل إلى أدنى مراتب الجرح إلى غير ذلك مما يتطلبه هذا العلم.

3- الوصول إلى أعظم العلوم قدرًا وأعلاها منزلًا:

علم الجرح والتعديل يستمد شرفه من علم الحديث وأي علم يكون أشرف من علوم القرآن والحديث؟

قال الأعمش: «لا أعلم قومًا أفضل من قوم يطلبون هذا الحديث، ويحبون هذه السنة، وكم أنتم في الناس، والله لأنتم أقل من

ذهب»[35].

وقال وكيع: «سمعت سفيان الثوري يقول: ما شيء أخوف عندي من الحديث، ولا شيء أفضل منه لمن أراد به ما عند الله»[36].

وقال الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿ [الإسراء: 71] يخبر تبارك وتعالى عن يوم القيامة أنه يحاسب كل أمة بإمامهم، وقد اختلفوا في ذلك، فقال مجاهد وقتادة: أي بنبيهم، وهذا كقوله: ﴿ [يونس: 47].

وقال بعض السلف: هذا أكبر شرف لأصحاب الحديث، لأن إمامهم النبي صلى الله عليه وسلم .انتهى.[37].

وعليه فيجب على طالب الحديث، والمختص في علوم السنة بعد أن يجدد إخلاصه لله سبحانه وتعالى أن يهتم بمعرفة الغاية من تعلم هذا العلم الجليل وذلك لخطورته، وسهولة المزلق فيه. ومن هنا يحذر الطالب والمتعامل مع هذا العلم من:

- التلذذ بالكلام عن الرجال وما قيل فيهم بما يكون شهوة للنفس.

---

[35]() الإلماع (27).
[36]() المرجع السابق (28).
[37]() تفسير ابن كثير، ص(5/100).

- انحراف النية والمقصد لأي غرض من الأغراض.

- التعالم على الآخرين بهذا العلم، وهذه من آفات بعض متعلمي هذا العصر.

- التوسع الذي لا حاجة إليه فيخرج عن الغاية المطلوبة.

القاعدة الثانية:

بم يكون التعديل؟

يعرف يكون التعديل: بتن

والتفصيل: يعرف تعديل الراوي وجرحه بعدة وسائل، من أهمها ما يلي:

1- **التنصيص**: وهو أن ينص واحد من علماء الجرح والتعديل على عدالة ذلك الراوي أو جرحه، ولو لم ينص غيره على الصحيح المختار الذي رجحه الخطيب البغدادي وابن الصلاح وغيرهما، واستدلوا على ذلك بأن العدد لم يشترط في قبول الخبر، فالخبر يكون صحيحًا ولو كان الناقل واحدًا ما دام أنه ثقة وجرى العمل بهذا عند أهل العلم.

كقول ابن سعد في شعبة: كان ثقة مأمونًا ثبتًا صاحب حديث حجة. ا.هـ[38].

وخالف بعض العلماء منهم، فقالوا: لا يثبت التعديل والجرح إلا باثنين قياسًا على الشهادات، فلا يكفي فيها شاهد واحد.

2- **الاستفاضة والشهرة**: فمن اشتهر بين أهل الحديث بعدالته، وشاع الثناء عليه استغنى عن بينة شاهدة بعدالته، وهؤلاء مثل الأئمة،

---

[38]() الطبقات (7/280).

كمالك، وشعبة، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، ووكيع، وأحمد بن حنبل – رحمهم الله تعالى -، ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر، واستقامة الأمر، وشيوع إمامتهم.

قال الخطيب في الكفاية: «فهؤلاء وأمثالهم لا يسأل عن عدالتهم، وإنما يسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين، وخفي أمره على الطالبين؛ لأن شهرتهم بالعدالة أقوى في النفس من شهادة الواحد والاثنين بعدالتهم.

سئل الإمام أحمد بن حنبل عن إسحاق بن راهويه، فقال: مثل إسحاق يسأل عنه؟! إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين.

وسئل ابن معين عن أبي عبيد القاسم بن سلام فقال: مثلي يسأل عنه؟! هو يسأل عن الناس»[39].

وهنا مسائل متعلقة بما سبق؛ منها:

1- **التعديل على الإبهام:** ومثال ذلك أن يقول المحدث: حدثني الثقة، أو من لا أتهم دون أن يذكر اسمه، والصحيح أنه لا يكتفي بهذا التعديل المبهم، لأنه وإن كان ثقة عنده فربما لو سماه لعرفه غيره بجرح هو يجهله[40].

---

[39]() الكفاية، ص(155)، وينظر علوم الحديث، ص(224)، قال العراقي: وصححوا اكتفاءهم بالواحد جرحًا وتعديلًا خلاف الشاهد، وصححوا استغناء ذي الشهرة عن تزكية كمالك نجم السنن فتح المغيث (2/192).

[40]() وهذا ترجيح الخطيب البغدادي في (الكفاية) ص(552)، والصيرفي شارح الرسالة ينظر البحر المحيط (4/291)، قال العراقي:

ومبهم التعديل ليس يكتفي به الخطيب والفقيه الصيرفي

2- **إذا روى الراوي العدل عن راو** وسماه لم تكن روايته عنه تعديلًا له عند الأكثرين من أهل الحديث، وهو الصحيح، لأن كبار الأئمة كانوا يرون عن الثقة وغيره، كما جاء ذلك عن سفيان الثوري، ومعتمر بن سليمان، وغيرهما، وإنما يرون عن الضعفاء لأن أحاديثهم ترتقي إلى درجة الاحتجاج إذا كثرت طرقها[41].

قال سفيان الثوري: إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه، أسمع الحديث من الرجل أتخذه دينًا، وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه، وأسمع الحديث من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته[42].

3- إذا عمل العالم وأفتى على وفق حديث يرويه فلا يعتبر ذلك تصحيحًا منه ذلك الحديث، ولا توثيقًا لرجاله، لأنه ربما عمل بذلك الحديث على سبيل الاحتياط، أو لدليل آخر وافق هذا الخبر، أو نحو ذلك، إلا إذا نص العالم على أن عمله وفتياه كان لأجل ذلك الخبر فإنه يعتبر تصحيحًا منه لذلك الخبر، وتوثيقًا لرجاله.

وكذا إذا عمل العالم وأفتى بخلاف حديث لم يعتبر ذلك تضعيفًا منه لذلك الحديث ولا قدحًا في رجاله، لأنه ربما كان ذلك لمعارض قوي أو لتأويل، وقد روى مالك عن نافع حديث ابن عمر: «**البيعان بالخيار ما لم يتفرقا**»، ولم يعمل بظاهره، ولم يكن ذلك قدحًا منه في شيخه

فتح المغيث (2/192).

[41]() ينظر الكفاية، ص(150)، وفي ذلك يقول الحافظ العراقي.

وليس تعديلًا على الصحيح رواية العدل على التصريح

[42]() الكامل لابن عدي (1/95).

نافع[43].

4- ذهب ابن حبان إلى أن الراوي العدل هو: من لم يعرف فيه الجرح[44]، وهذا مذهب مردود لأن شرط الرواية ثبوت العدالة للراوي لا انتفاء الفسق فحسب، وقد قال الله تعالى في شأن الشهادة: (ڈڈژژ) فاشترط أن تثبت عدالتهم، ولم يكتف بأن يكونوا منا، أي مسلمين فقط، وقد جر هذا المذهب ابن حبان إلى توثيق جماعات من المجهولين وإيداعهم في كتابه «الثقات»[45].

□□□□□

[43]() هذا هو مذهب الجمهور، ينظر الكفاية ص(186)، وبه قطع ابن كثير «علوم الحديث» ص(100)، وقال العراقي:

ولم يروا فتياه أو عمله على وفاق المتن تصحيحًا له

[44]() الثقات (1/13).

[45]() ينظر لسان الميزان (1/492)، فتح المغيث (2/205 – 207).

القاعدة الثالثة:

الجارح والمعدل ؛ وطهما

[الجارح والمعدل هو: من انتصب لحفظ السنة، وتمييز الصحيح من السقيم، وعرف أسباب الجرح وما تقتضيه العدالة.
ويشترط فيه: أن يكون عالـمًا تقيًّا متحريا، عالـمًا بأسباب الجرح والتعديل، عارفًا باصطلاح علماء الجرح والتعديل، ذكرًا كان أو أنثى، حرا كان أو عبدًا].

علماء الجرح والتعديل على جلالة ما هم فيه من حفظ للسنة، وتمييز الصحيح من السقيم، وتعرضهم لأحوال الرواة، يشترط فيهم الخصال التي تجعل حكمهم منصفا والآداب التي تجعل رأيهم وحكمهم مقبولًا.

❐ **فمن هذه الشروط:**

1- **العلم والتقوى والورع والصدق،** لأنه إن لم يكن بهذه المثابة فكيف يصير حاكما على غيره بالجرح والتعديل، وهو ما زال مفتقرًا لإثبات عدالته.

🕐 **يقول الحافظ ابن حجر**: «وينبغي ألا يُقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ أي مستحضر ذي يقظة تحمله على التحري

والضبط فيما يصدر عنه»([46]).

2- أن يكون عالـمًا بأسباب الجرح والتعديل. قال ابن حجر: «وتقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختبار»([47]).

3- أن يكون عارفًا باصطلاح أهل الجرح والتعديل ومن باب أولى بتصاريف كلام العرب لئلا يخطئ في استعمال الألفاظ الموهمة.

4- من الشروط التي ذكرها بعض أهل العلم ألا توجد قرينة تقتضي التوقف عند ورود الجرح كالتعصب المذهبي أو الحسد والبغضاء ذكر ذلك ابن الصلاح([48]).

قال تاج الدين السبكي: فإذا كانت قرينة دالّة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره، لا يلتفت إلى الجرح فيه ويعلم بالعدالة. ا.هـ([49]).

لذلك احتاط العلماء فيما دار بين الأقران من قدح أو خلاف مذهبي واجمعوا على عدم قبول قول الأقران بعضهم في بعض([50]).

ويكفي أن يكون الجارح والمعدل واحدًا ذكرًا كان أو أنثى، حرّا كان أو عبدًا متى استوفى الشروط الأخرى([51]).

---

[46]() نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني ص(190).
[47]() السابق ص(189).
[48]() مقدمة ابن الصلاح، ص(110).
[49]() قاعدة الجرح والتعديل، وقاعدة المؤرخين، ص(10).
[50]() ينظر: مقدمة ميزان الاعتدال للذهبي.
[51]() شرح العراقي على ألفيته في الحديث (2/5).

وقيل لا يثبت إلا برجلين كما في الشهادة ورجح الأول الجمهور، ومنهم ابن الحاجب[52] والآمدي[53] وابن الصلاح[54].

قال العراقي: بعد أن ذكر الخلاف فيمن يقبل قوله عند تعارض الجرح والتعديل.

قلت: وقد قال أبو المعالي واختاره تلميذه الغزالي
وابن الخطيب:الحق أن يحكم أطلقه العالم بأسبابها
بما

أما آداب الجارح والمعدل:

فهناك آداب ينبغي على الجارح أو المعدل مراعاتها، من أهمها:

1- عدم التجريح بما فوق الحاجة. قال السخاوي في فتح المغيث: «لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد»[55].

2- لا يجوز الاكتفاء بإيراد الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح والتعديل. قال الذهبي عن كتاب الضعفاء لابن الجوزي: «وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق»[56].

3- لا يجرح من لا يحتاج إلى جرحه مثل العلماء الذين لا يحتاج إلى روايتهم.

---

[52]() مختصر ابن الحاجب (2/64) بالحواشي .
[53]() الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (1/185).
[54]() علوم الحديث لابن الصلاح ص(98-99).
[55]() فتح المغيث (3/325) .
[56]() ميزان الاعتدال (1/16) .

يقول ابن المرابط: «قد دونت الأخبار وما بقي للتجريح فائدة»[57]، يعني في حق رجال الأسانيد المتأخرة، لأن الجرح شرع للضرورة، فما لم توجد الضرورة إليه لا يجوز الخوض فيه.

وقد اشتهر عن ابن دقيق العيد ـ وهو من كبار علماء النقد ـ قوله: «أعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام»[58].

ومما ورد عن أئمة الجرح والتعديل في خوفهم من هذه المسؤولية ما جاء عن ابن أبي حاتم: أنه دخل عليه يوسف بن الحسين الصوفي وهو يقرأ كتابه في الجرح والتعديل، فقال له: كم من هؤلاء قد حطوا رواحلهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة وأنت تذكرهم وتغتابهم؟ فبكى عبد الرحمن[59].

ويكفينا من ذلك الحديث الذي رواه مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا ولا يبع بعضكم على بيع بعضٍ وكونوا عباد الله إخوانًا. المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره التقوى هاهنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات بحسبِ امرئٍ من الشرِّ أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم حرامٌ دمه وماله وعرضه»[60].

---

[57]() الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لعبد الحي اللكنوي. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ص(50).

[58]() الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد، ص(330 – 334).

[59]() علوم الحديث لابن الصلاح ص(390) .

[60]() رواه مسلم (4650) .

4- غض النظر عن بعض العيوب التي لا يعرى منها إنسان خاصة تلك التي ليس لها تأثير على الرواية أو على درجة صدق الراوي وتحريه لما يروي، فهذا من الزيادة المنهي عنها

□□□□□□

القاعدة الرابعة:

مراتب الجرح و"ا يل وتطبيقاتها

[ألفاظ التوثيق والتعديل

الأولى، وهي أعلاها:
على وزن «أفعل».
الثانية: ما تأكد بصفة
الثالثة: ما دل على الت
الرابعة: ما دل على ال
الخامسة: ما ليس فيه
السادسة: ما أشعر بال
أما المراتب الثلاث ا
حسن، والخامسة يك
بحديثهم بل يكتب حدي
وأما ألفاظ الجرح فهم

الأولى، وهي أدناها ب
الثانية: ما صرح بعدم
الثالثة: ما صرح بعدم
الرابعة: ما دل على اتها
الخامسة: ما دل على

السادسة: ما دل على المبالغة في الكذب.
فأما أهل المرتبتين الأولى والثانية فإنه لا يحتج بحديثهم، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط، وأهل الثالثة حديثهم ضعيف جدًّا، وأهل الرابعة حديثهم متروك، وأهل الخامسة والسادسة حديثهم موضوع([61])].

* * *

وبيان ذلك: اصطلح علماء الحديث على ألفاظ يصفون بها الرواة ليميزوا بها بين مراتب أحاديثهم من حيث القبول والرد على تفاوت يسير في دلالاتها بينهم، وهذه الألفاظ كما يلي:

❐ **ألفاظ التوثيق:**

المرتبة الأولى: وصف الراوي بما يدل على المبالغة في التوثيق، وأصرح ذلك التعبير بأفعل، كأوثق الناس، أو أثبت الناس، أو إليه المنتهى في التثبت، أولا أعرف له نظيرًا في الدنيا، أو أوثق من أدركت من البشر، كقول هشام ابن حسان: حدثني أصدق من رأيت من البشر محمد بن سيرين([62]).

المرتبة الثانية: ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق ـ لفظًا

---

[61]() **ينظر في مراتب الجرح والتعديل وحكمها**:
1- «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (1/37).
2- «علوم الحديث» لابن الصلاح (109 – 104).
3- «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (2/2- 13).
4- «مقدمة ميزان الاعتدال».
5- «مقدمة تقريب التهذيب» لابن حجر.

[62]() تهذيب الكمال (25/350).

ـ كثقة ثقة، ـ أو معنى ـ كثقة حافظ، وثبت حجة، وثقة متقن. كقول ابن سعد في شعبة: ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث[63].

المرتبة الثالثة: ما أفرد فيه لفظ التوثيق، كثقة، أو ثبت، أو إمام، أو حجة. أو تعدد، لكن مجموعه بمعنى المفرد، مثل: عدل حافظ، أو عدل ضابط، كقول الحاكم: الشافعي إمام[64].

المرتبة الرابعة: ما دل على التعديل من دون إشعار بتمام بالضبط، مثل: صدوق، أو خيار، أو ليس به بأس ـ عند غير ابن معين ـ، وأما ابن معين فإنه قال: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة.

المرتبة الخامسة: ما فيه دلالة على التوثيق مع إشعار شيء من التجريح في الحفظ، مثل: صدوق له أوهام، أو صدوق من يهم، أو محله الصدق، أو إلى الصدق ما هو، أو شيخ، أو أرجو أنه لا بأس به، أو ما أعلم به بأسًا.

المرتبة السادسة: ما أشعر بالقرب من التجريح، مثل: مقارب الحديث، أو صالح الحديث يكتب حديثه، أو يعتبر به، أو مقارب الحديث، كقول البخاري في إسماعيل بن رافع: هو ثقة مقارب الحديث[65] يعني أنه في أقل درجات التوثيق.

❐ **حكم هذه المراتب :**

1- من قيل فيه من الرواة لفظ من ألفاظ المراتب الثلاث الأولى،

---

[63]() الطبقات الكبرى (7/280).
[64]() نقلها ابن عدي في الكامل (1/124).
[65]() سنن الترمذي بعد حديث رقم(1666).

فحديثه صحيح، وبعضه أصح من بعض.

2- **وأما أهل المرتبة الرابعة**: فيكتب حديثه ويحكم على حديثه بـ: الحسن لذاته على الصحيح من أقوال العلماء(66).

3- **وأما أهل المرتبة الخامسة**: فيكتب حديثهم ويختبر بأحاديث الثقات، فإن وافقهم احتج به وإلا فلا.

4- **وأهل السادسة**: لا يحتج بحديثهم بل يكتب حديثهم للاعتبار فقط، دون الاختبار، وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط.

❐ **ألفاظ الجرح: وهي على ست مراتب أيضًا:**

المرتبة الأولى: ما دل على التليين، وهي من أسهل المراتب مثل: فلان لين الحديث، أو فيه مقال، أو في حديثه ضعف، أو ليس بذاك، أو ليس بمأمون، كقول الدارقطني في سعيد الحميري: هو متوسّط الحال ليس بالقوي(67).

المرتبة الثانية: ما صرح بعدم الاحتجاج به وشبهه، مثل: فلان لا يحتج به أو ضعيف، أو له مناكير، أو واه، أو ضعفوه.

المرتبة الثالثة: ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه، مثل: فلان لا

66() اختلف العلماء – رحمهم الله تعالى – في الحكم على أهل هذه المرتبة، فمنهم من نظر إلى أنهم مجرحون في ضبطهم فجعل حديثهم ضعيفًا قابلًا للانجبار، ومنهم من نظر إلى أن الجرح ضعيف، وفي الضبط فلا ينزلهم إلى مرتبة الضعف فيكون حديثهم من قبيل الحديث الحسن. وهذا هو الراجح – والله أعلم – لأن تطبيقات العلماء في الأحكام تتسق مع هذا الحكم، ويراجع في ذلك كتب العلل والشروح، ومنها علل الدارقطني، وفتح الباري وغيرهما.

67() سؤالات الحاكم للدارقطني، ص(216).

يكتب حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، أو ضعيف جدًّا، أو واه بمرة، أو طرحوا حديثه، كقول الشافعي في صرام بن عثمان: الرواية عن حرام بن عثمان حرام[68].

المرتبة الرابعة: ما دل على اتهامه بالكذب أو نحوه، مثل: فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو ليس بثقة.

المرتبة الخامسة: ما دل على وصفه بالكذب ونحوه، مثل: فلان كذاب، أو دجال، أو وضاع، أو يكذب، أو يضع.

المرتبة السادسة: ما دلّ على المبالغة في الكذب ونحوه (وهي أسوأ مراتب الجرح)، مثل: فلان أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب، أو هو معدن الكذب، أو إليه المنتهى في الوضع.

❐ **حكم هذه المراتب :**

1- أما أهل المرتبين الأولى والثانية فإنه لا يحتج بحديثهم، لكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى، وذلك يعني أن الإسناد ضعيف.

أ - وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة [أي الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة] فلا يحتج بحديثهم، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به.

ب- فأهل المرتبة الثالثة أو الرابعة حديثهم ضعيف جدًّا، أو يطلق

---

[68]() مناقب الشافعي وآدابه، لابن أبي حاتم (217 – 218).

عليه شديد الضعف، وأهل الخامسة والسادسة، حديثهم موضوع.

ومن المعلوم أن الحديث إذا حكم عليه بأنه ضعيف جدًّا أو شديد الضعف، وكذا بأنه موضوع لا تجوز روايته ولا ذكره إلا مع بيان شدة ضعفه أو وضعه.

وهذا ظاهر من صنيع الشيخين ومن شدة شرطهما في الرواة وعلى ذلك أئمة الحديث.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة وكذا أقول أنا[69].

ونقل السخاوي[70] الاتفاق على اشتراط عدم الضعف الشديد في رواية الحديث والعمل به، والموضوع من باب أولى.

ولذا لا تجوز رواية الحديث الموضوع ولا العمل به إلا لبيان وضعه وكذبه والتحذير من العمل به.

قال العراقي:

شر الحديث الخبر الكذب المختلق المصنوع
الموضوع لعالم ما لم يبين أمره[71]
وكيف كان لم يجيزوا ذكره

وقد قال النبي ﷺ: «**من حدث عني حديثًا وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**»[72].

---

[69] () المراسيل لابن أبي حاتم، ص(7).
[70] () القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع ﷺ، ص(472).
[71] () ألفية العراقي مع فتح المغيث (1/293).
[72] () أخرجه مسلم في المقدمة (1)، والترمذي (2662)، وقال: حسن صحيح.

القاعدة الخامسة:

مواطن الجرح [العدالة والضبط]

[مواطن الجرح تكون بالكذب، أو الفسوق، أ أو من جهة ضبطه: التلقين، أو يصر على

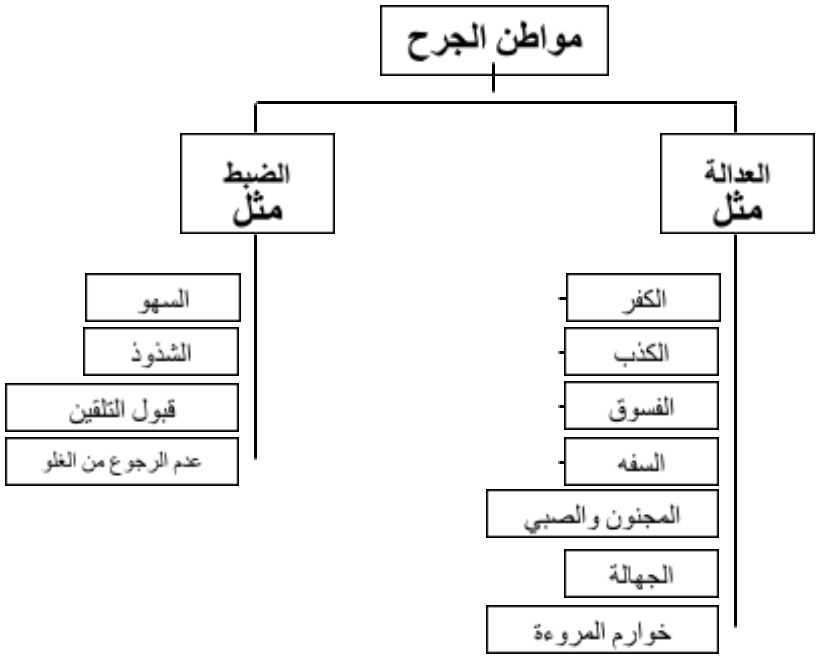

-
-
-
-
-
-
-

مواطن الجرح في الراوي إما من جهة عدالته أو من جهة ضبطه:

❐ **أولاً: الجرح من جهة عدالة الراوي:**

وأسباب الجرح في عدالة الراوي كثيرة، منها:

1- الكفر: فلا يقبل حديث الكافر، بل يجب أن يكون وقت روايته للحديث مسلمًا.

والإسلام ومثله البلوغ هما شرطان للأداء وليسا شرطين للتحمل، فقد تحمّل بعض الصحابة قبل إسلامهم ثم أدّوا بعده، وتحمّل صغار الصحابة حال صغرهم وأدّوا بعد بلوغهم[73].

2- الكذب: سئل الإمام أحمد بن حنبل عن محدث كذب في حديث واحد ثم تاب ورجع، قال: توبته فيما بينه وبين الله، ولا يُكتبُ عنه حديث أبدًا.

- **قال عبد الله بن المبارك:** من عقوبة الكذاب أن يرد عليه صدقه.

- **قال سفيان الثوري:** «من كذب في الحديث افتضح» قال أبو نعيم وأنا أقول: «من هَمَّ أن يكذب افتضح».

- **قال رافع بن أشرس:** «إن من عقوبة الكذاب أن لا يقبل صدقه» قال: وأنا أقول: «ومن عقوبة الفاسق المبتدع أن لا تذكر محاسنه»[74].

---

[73]() مقدمة ابن الصلاح، ص(218).

[74]() الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (54).

3 ،4- الجنون والصغر: لأنهما لا مسؤولية عليهما، وغير مكلفين.

أما بالنسبة للصبي فإن العلماء يفرّقون بين حال التحمّل والأداء كما تقدم ـ في الكفر- فيرخصون في التحمّل إذا كان صغيرًا قبل التكليف ولكنه لا يؤدي الحديث إلا بعد البلوغ[75].

5- الفسوق: لا يقبل خبر مرتكب المعاصي والخارج عن طاعة الله تعالى.

6- السفه: ضد الحلم وهو أصل يدل على الخفّة والسخافة[76]، ومن هذا حاله لا تصلح الرواية عنه.

قال شعبة: لم يكن شيء أحب إلي من أن أرى رجلًا يقدم من مكة فأسأله عن أبي الزبير، حتى قدمت مكة فسمعت منه، فبينا أنا عنده إذ جاء رجل فسأله عن شيء، فافترى عليه، فقلت: تفتري على رجل مسلم؟ قال: إنه غاظني، قال قلت: يغيظك فتفتري عليه؟! فآليت أن لا أحدث عنه، وكان يقول: في صدري عنه أربعمائة.. لا والله لا حدثتكم عنه بشيء أبدًا.

قال يحيى القطان: سمعت النضر بن مطرف يقول: إن لم أحدثكم فأمي زانية. فتركت حديثه لهذا.

قيل لزيد بن أسلم: عمن يا أبا أسامة؟ قال: ما كنا نجالس السفهاء، ولا نحمل عنهم[77].

---

[75]() مقدمة ابن الصلاح، ص(218).
[76]() معجم مقاييس اللغة (3/79).
[77]() شرح النخبة، ص(96).

7- الجهالة: يختلف المجاهيل في قوة الجهالة وضعفها، وعلى ضوء هذا الاختلاف قسم العلماء المجهول إلى قسمين:

الأول: مجهول العين: والمراد به هنا من لم يعرف عينه أو هو من روايته قليلة، وإذا ذكر اسمه عرف، ولكنه مقل ولم يرو عنه إلا واحد وتسميته مجهول العين مجرد اصطلاح وإلا فعينه معروفة وأكثر المحدثين على عدم قبول روايته مطلقًا[78]، وبعضهم فصّل بأن كان الراوي عنه لا يروي إلا عن عدل مثل ابن مهدي والقطان ومالك وإلا فلا ورجح ابن حجر[79] أنه إذا زكّاه أحد الأئمة مع رواية واحد عنه قبل وإلا فلا.

الثاني: مجهول الحال وهو على قسمين:

أ – مجهول العدالة ظاهرًا وباطنًا وفي قبول روايته خلاف وذهب الجمهور إلى عدم قبول روايته[80].

ب- مجهول العدالة باطنًا لا ظاهرًا وهو المستور والراجح قبول روايته[81] لأن الأصل أن نأخذ بالظاهر حتى يتبين خلاف ذلك.

- **قال النووي: الأصح قبول** روايته[82].
- **قال الخطيب البغدادي في تعريفه: «المجهول عند**

---

[78]() نقله السخاوي في فتح المغيث (1/270) عن الزنجاني في شرح الوسيط.

[79]() شرح النخبة، ص(100)، وينظر شرح الألفية للناظم (1/324)، وقواعد في علوم الحديث، ص(206).

[80]() فتح المغيث للسخاوي (1/298).

[81]() الثقات لابن حبان (1/13).

[82]() المجموع شرح المهذب (6/277).

أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد»[83].

ومما لا خلاف فيه في المجهول أنه إذا روى عنه اثنان ارتفعت الجهالة، ويبقى التوثيق من عدمه[84].

8- خوارم المروءة:

والمروءة: هي آداب نفسانية تحمل مراعاتها على التحلي بمحاسن الأخلاق وجميل العادات ويرجع في معرفتها إلى العرف، فيختلف باختلاف الأشخاص والبلدان، فكم من بلد جرت عادة أهله بمباشرة أمور لو باشرها غيرهم لعدّ خرقًا للمروءة[85].

❐ **ثانيًا: الضبط :**

هذه الصفة تؤهل الراوي لأن يروي الحديث كما سمعه، ومراد المحدثين بالضبط أن يكون الراوي متيقظًا غير مغفل، حافظًا إن حدث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالـمًا بما يحيل المعاني[86]، ولذلك فأسباب الجرح في ضبط الرواة هي:

1- قبول التلقين: لا يقبل حديث من عرف بقول التلقين في الحديث، ومعنى التلقين أن يعرض عليه الحديث الذي ليس من مروياته، ويقال له: إنه من روايتك، فيقبله ولا يميزه، وذلك لأنه مغفل

---

[83]() الكفاية للخطيب البغدادي، ص(42).

[84]() ينظر: ما سبق من المراجع.

[85]() نقله السخاوي في فتح المغيث (1/270) عن الزنجاني في شرح الوسيط.

[86]() علوم الحديث، لابن الصلاح، ص(114).

فاقد لشرط التيقظ، فلا يقبل حديثه.

2- رواية الشواذ والمناكير: لا تقبل رواية من كثرت الشواذ (أي المخالفات) والمناكير (أي التفرد الذي لا يحتمل منه) في مروياته، قال شعبة: «لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ» وعلة هذا أنه يدل على عدم حفظه.

3- كثرة السهو: لا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته إذا لم يحدث من أصل مكتوب صحيح، لأن كثرة السهو تدل على سوء الحفظ أو التغفيل فلا يكون الراوي ضابطًا.

4- من أصرّ على غلطه بعد تبيينه له وعاند فإنه تسقط روايته.

5- التساهل في ضبط الكتاب: لا تقبل رواية من يتساهل في نسخته التي يروي منها إن كان يروي الحديث من كتاب، كمن حدث من أصل غير صحيح أي من كتاب أو مكتوب غير مقابل على الأصول المسموعة المتلقاة عن المصنفين بالسند الصحيح[87].

مسائل متعلقة بهذه القاعدة:

الأولى: منهج المحدثين في معرفة ضبط الراوي :

يقول ابن الصلاح: «يعرف كون الراوي ضابطًا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطًا ثبتًا، وإن وجدناه كثير

---

[87]() منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين العتر، ص(78 – 79).

المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه»[88].

والمقصود أن الأئمة لا يوثقون أحدًا حتى يطلعوا على عدة أحاديث للراوي تكون مستقيمة وتكثر حتى يغلب على الظن أن الاستقامة كانت ملكة لذلك الراوي، وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي[89].

وتفصيل ذلك أن الناقد إذا أراد معرفة حال راو فإنه يعمد إلى جمع مروياته ويتتبع كل الطرق إليها ولا يكتفي بمجرد ورود مروياته من طرق معينة حتى يعرف أن تلك المرويات رويت عنه على الوجه، ولم يحدث خطأ ممن تحته فيها، فإذا تجمعت لديه مرويات الراوي خالية من أخطاء غيره وازن بينها وبين مرويات الثقات الذين شاركوه في الرواية عن شيوخه مع اعتبار مرويات أولئك الثقات أيضًا حتى لا يوازن بين مرويات الراوي الذي يبحث عن حاله مع أخطاء الثقات، فإذا ما وجد أن مرويات ذلك الراوي تشابه روايات الثقات ولا تخالفها اعتبر ضابطًا لما يرويه، فإذا وجد بعض الأخطاء النادر اغتفر له ذلك مع تنبيهه على ما أخطأ فيه، فإذا كثر خطؤه وفحش غلطه ضعف أو ترك.

فاستبان بهذا أن طريق معرفة حال الراوي تحتاج إلى اطلاع واسع على مرويات الرواة وأسانيدهم.

وقد تشتبه هذه الطريقة في سبر حال الراوي بطريقة المحدثين في

---

[88]() علوم الحديث، لابن الصلاح، ص(116).

[89]() التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن المعلمي (1/67).

معرفة علة الحديث، حيث تعتمد طريقة معرفة العلة على سبر روايات هذا الحديث بعينه عند كل الرواة الثقات وغيرهم، والموازنة بينها، وقد يوازن بين روايات الضعفاء مع الثقات أو روايات الثقات مع بعضهم، بغية التوصل إلى الرواية التي اجتمع عليها الأكثر من الثقات الضابطين.

وبهذا يستبين أن طريق معرفة حال الراوي تكون بسبر كل مروياته وموازنتها بمرويات الثقات من طبقته.

أما طريقة معرفة العلة فتكون بسبر روايات الحديث الواحد عند كل الرواة الذين رووا هذا الحديث لمعرفة مصدر الخطأ لو وجد ومعرفة الرواية المنضبطة المحفوظة.

الثانية: منهج المحدثين في معرفة عدالة الراوي:

إن مما هو معلوم أن قواعد علوم الحديث، قواعد نقد شاملة تدرس جوانب الحديث كلها دراسة تامّة دقيقة تقدم منهجًا علميًّا كاملًا يقوم على أساس بدهي مسلّم يتفرع عنه أصول البحث النقدي.

يظهر ذلك من خلال تعليقات الأئمة المتقدمين من نقاد هذا العلم على كل نوع من أنواع علوم الحديث.

ومن معالم هذا المنهج:

1- عني المحدثون بوضع قواعد عامة في الجرح والتعديل تضبط هذا الميدان وتجعل له بعدا منظما واضحا وتنأى به عن الأحكام الشخصية القائمة على الذوق أو الهوى، بحث يدل دلالة واضحة على علمية منهج النقد عند المحدثين.

2- اختلفت بعض عبارات التعديل والتجريح عند النقاد، فعني المحدثون بضبط تلك العبارات وبيان مراتبها وتحرير مراد النقاد منها بحيث بدت ألفاظ الجرح والتعديل كأنها اصطلاح عند كل النقاد وهو ما يؤكد تماسك وتناسق منهج النقد عند المحدثين.

3- نظرية الجرح والتعديل نظرية متكاملة، تمثل ركنا مهما في منهج النقد عند المحدثين، وقد عني النقاد والمحدثين بإقامة هذه النظرية على أسس علمية رصينة تشمل التأصيل والتقعيد والتطبيق.

هذا وقد أرشد النقاد إلى ضرورة مراعاة أمور فنية عند النظر في كتب الجرح والتعديل ، ذكروها ليحتاط الناظر من أن يشرع في تلقف الأحكام دون ترو وبصيرة فيؤدي به الحال إلى الخطأ أو الحكم الجزاف، ومن تلك الإرشادات:

1 ـ إذا بحث الباحث في ترجمة راو، فليتحقق أن تلك الترجمة هي لذاك الرجل ، فإن الأسماء كثيرا ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة.

2- أن يستوثق الباحث من النسخة التي ينظر فيها وليراجع غيرها إن تيسر له ليتحقق أن ما فيها ثابت عن مؤلف الكتاب .

3 ـ إذا وجد الباحث في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة فلينظر أثابتة هي عن ذاك الإمام أم لا؟

4- وإذا رأى في الترجمة «وثقه فلان» أو «ضعفه فلان» أو «كذبه فلان» فليبحث عن عبارة فلان، فقد يكون قال «هو ثقة» أو «هو ضعيف».

5- أصحاب الكتب كثيرا ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد

الاختصار أو غيره وربما يخل بذلك بالمعنى، فينبغي أن يراجع عدة كتب، فإذا وجد اختلافا بحث عن العبارة الأصلية ليبني عليها.

6- للبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعينا على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره.

الثالثة: فوارق النقد بين منهج المحدثين ومنهج النقد الغربي:

منهج النقد عند المحدثين يقوم على أساس معلومات موثقة ومعطيات معروفة بالمشاهدة والملاحظة بخلاف منهج النقد الغربي الذي يجنح إلى الخرص والتخمين في أغلب الأحايين.

فالنقد الباطني الذي يعادل في معناه الجرح والتعديل عندهم يقوم أساسًا على مبدأ التفسير التاريخي الذي يعتبر كل الاحتمالات والفروض واردة، ومن ثم فأصحاب المنهج الغربي حينما ينقدون رواية مؤلف نقدًا باطنيًا قد لا تكون عندهم أية معلومات عن هذا المؤلف فيبدءون في طرح الأسئلة حوله:

1- هل كان أمينًا فيما اعتقده؟

2- هل أخطأ فيما عرفه؟

3- هل حاول جلب منفعة عملية وخداع قرائه؟

4- هل كذب المؤلف أو أرغم على الكذب؟

5- هل مال إلى مذهبه على حساب تشويه الوقائع؟

6- هل انساق وراء غرور فردي أو جماعي؟

7- هل تملق الجمهور؟

8- هل استعمل الأسلوب الأدبي في تشويه الوقائع؟

وكما نلاحظ: أن هذه الأسلوب تدور حول شخصية المؤلف «الراوي» من حيث أخلاقياته «عدالته»، ولا تذكر مؤلفات المنهج الأوروبي شيئًا عن كيفية الإجابة على الأسئلة، بل إنها رسمت المنهج التخميني خطًا لكل ناقد يريد أن يستخلص نتيجةً من وثيقة حتى لو كانت مجهولة الصاحب، وتأتي سلسلة أخرى من الأسئلة تدور حول ضبط المؤلف «الراوي» من قبيل:

1- هل كان في موضع يسمح له بملاحظة الواقعة أم أنه تخيلها؟

2- هل كان في موضع يستطيع فيه أن يلاحظ الوقائع ولكنه لم يكلف نفسه عناء مشاهدتها؟

3- هل كانت الواقعة المروية من طبعها ألا يمكن أن تعرف بالملاحظة وحدها مثل أسرار الحياة الزوجية مثلًا؟

ومع أن كل هذه الأسئلة تدور حول الشاهد الأصلي أو ما يسمونه «وثيقة من الدرجة الأولى» إلا أنهم لا يبينون أية مراجع تفيد في بيان حالة هذا الشاهد.

وفي حالة لو كانت الوثيقة من الدرجة الثانية أو الثالثة «رواة رووا عن الشاهد الأصلي» فإن الأمر يزداد تعقيدًا في انعدام المعلومات عن أولئك الرواة.

ولقد ظن أصحاب المنهج الغربي أن المسلمين على شاكلتهم في

الافتقار إلى المعلومات عن رواة الأخبار والوقائع.

يقول سينوبوس: «وهذا البحث عن المشاهد الأصلي ليس غير معقول من الناحية المنطقية، فمجامعي الروايات العربية القديمة تعطي أسانيد الرواية لكننا في الواقع العملي نفتقر دائمًا تقريبًا إلى معلومات عن السند تصعد بنا إلى المشاهد الأصلي»[90].

لذلك اضطر أصحاب هذا المنهج إلى تجشم الإجابة على تلك الأسئلة التخمينية لاستلهام أية قرائن تفيد أمانة الراوي ودقته في ضبط الواقعة.

والواقع أن منهج المحدثين في النقد أكثر وضوحًا وصرامة. فالراوي الذي يروي الواقعة تكون مؤلفات الجرح والتعديل في الغالب قد استوفت ذكر عدالته وضبطه «أي أمانته ودقته كما يقول سينوبوس» بل إنها تتعرض لتفاصيل أكثر دقة مما يتخيل أصحاب المنهج الغربي، مثل كيفية روايته للواقعة، ومستوى ضبطه لمجمع ما يروي، إلى أمور أخرى تند عن الحصر.

فإذا انعدمت المعلومات عنه، فإن صرامة المنهج تعتبره مجهولًا لا يقبل خبره ولا يوثق بروايته، حتى لو كان معروفًا باسمه وشخصيته، لكنه مجهول الحال «أي العدالة والضبط» فإنهم يترددوا في قبول روايته كما أسلفنا.

وطريقتهم في معرفة عدالة الراوي أي أمانته لا تركن إلى الخرص والبحث على عماية في ثنايا جمل الراوي وعباراته، بل تعتمد

---

[90]() المدخل إلى الدراسات التاريخية، ص(139).

على تنصيص الأئمة على عدالته بما عرف عنه من الديانة والخلق، يقول الدكتور الأعظمي: «أما طريقة معرفة عدالة الرواة – ما عدا الصحابة – فتتوقف في الأعم الأغلب على تزكية المعاصرين من العلماء الأبرار، ولا يمكن إخضاعها لمنهج النقد»[91].

ومعنى ذلك أنه لا بد أن يكون التعديل مشتهرًا عن الراوي، وعلى أقل تقدير أن يشهد بعدالته عالم معتبر، أما التعديل على الإبهام كأن يقول حدثني الثقة أو كل ما أرويه عن ثقات ولا يذكر أعيانهم فهذا رفضه النقاد المحدثون واعتبروه توثيقًا غير مجد[92].

وقد يلجأ المحدثون إلى طرق فنية أخرى في معرفة عدالة الراوي مثل اختبار أقواله وقياسها على التاريخ، كما قال سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ».

قال أبو الوليد الطيالسي: «كتبت عن عامر بن أبي عامر الخزاز، فقال يومًا: حدثنا عطاء بن أبي رباح، فقلت له: في سنة كم سمعت من عطاء؟ قال: في سنة أربع وعشرين ومائة، قلت: فإن عطاء توفي سنة بضع عشرة: قال الذهبي: «إن كان تعمد فهو كذاب، وإن كان شبه له بعطاء بن السائب فهو متروك لا يعي»[93].

وقد اعترف أحد المستشرقين – وهو مرغليوث – بعبقرية المحدثين في التأريخ الدقيق للحوادث، يقول: «نلاحظ مناهج معينة

---

[91]() منهج النقد عند المحدثين، محمد الأعظمي، ص(42).

[92]() منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر ، ص(92 – 95).

[93]() ميزان الاعتدال للذهبي (2/360)، وانظر منهج النقد عند المحدثين للأعظمي، ص(46).

ابتكرها المؤرخون العرب لضمان الصحة في تسجيل الأحداث، أحدها: تأريخها بالسنة والشهر بل باليوم ويصرح- بكل – مؤرخ الحضارة أن ذلك العمل لم يحدث في أوروبا قبل 1597م ونجده متطورًا عند الطبري من بين مؤرخي العرب»[94] أي قبل أوروبا بسبعمائة عام تقريبًا.

وقد يفحصون الورق والحبر وموضع الكتابة، قال زكريا بن يحيى الحلواني: «رأيت أبا داود السجستاني قد جعل حديث ابن كاسب وقايات على ظهور كتبه «أي جلد بها كتبه» فسألته عنه فقال: رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها فطالبناه بالأصول فدافعنا ثم أخرجها بعد فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري، كان مراسيل فأسندها وزاد فيها»[95].

وفي ترجمة أحد الرواة يقول الذهبي: «زور سماعات الخطيب الموصلي ثم انكشف أمره وسقط نقله»[96].

لكن الأعم الأغلب في عدالة الراوي وديانته وتنزهه عن السفه والكذب وغير ذلك من مسقطات العدالة، أنها تعرف بالتنصيص والاعتماد على أقاويل العلماء لتقويم المستوى الخلقي[97].

وليس معنى التنصيص على ذلك أن يوجد نص من الناقد بأن فلانا عدل، بل المقصود اشتهار هذا الأمر عنه، أما من لم يشتهر هذا عنه

---

[94]() دراسات عن المؤرخين العرب، مرغليوث، ترجمة حسين نصار، ص(29).

[95]() ميزان الاعتدال للذهبي (1/451).

[96]() المغني للذهبي (2/603).

[97]() منهج النقد عند المحدثين، محمد الأعظمي، ص(47).

فهو المجهول الذي مضى معنا موقف منهج النقد المحدثين منه.

□□□□□

القاعدة السادسة :

الأسس والضـ " لـ العامة للحكم على الرواة

الضوابط العامة للحكم
ضابطًا هي: الكذب، و
بالمناكير، التغيير في
والتحريف، الاضطرا
المتابعة والمخالفة،
والمجهولين ورواية ا
وهذه القاعدة هي تفص

هذه الأسس والضوابط هي أقرب ما تكون لإمارات لفقه الرواة وضبطهم فإن اجتازها الراوي وسلم منها حكم بضبطه وإتقانه وإن لم يسلم فإنه ينقص منه بحسبه وقد اعتنى العلماء بهذه الأسس والضوابط ولنأخذ مثالًا واحدًا على كل واحدٍ منها.

1-الكذب أو التهمة به :

الكذب في الحديث النبوي معروف، أما التهمة به فهو أن يروي ما يخالف القواعد والأصول العامة، أو أن يُعرف بكذبه في حديثه الناس وإن لم يثبت ذلك عنه في الحديث النبوي وسمّي حديث المتهم بالكذب «متروك»[98].

---

[98]() ينظر: نزهة النظر، ص(44).

2-الخطأ والخطأ الكثير:

قال يعقوب بن شيبة في عبد العزيز بن أبان: «وعبد العزيز بن أبان عند أصحابنا جميعًا متروك، كثير الخطأ، كثير الغلط»([99]).

3-التحديث بالمناكير:

ومن ذلك قول الإمام احمد في الحسين بن عبد الله بن عُبيد بن عباس: «له أشياء منكرة»([100]).

4-التغيير في المتن أو الزيادة المنكرة فيه :

قال الإمام أحمد في إبراهيم بن بشار الرمادي: «كان يملي على الناس ما يسمعون من سفيان، وكان ربما أملى عليهم ما لم يسمعوا، ويقول: كان يغير الألفاظ فيكون زيادة ليس في الحديث»([101]).

5-التصحيف والتحريف:

قال مجاهد بن موسى: «أتيت خالد بن القاسم المدائني فحدث، فقلت: حدثني ليث بن سعد عن محمد بن يحيى بن حبَّان: فقلت: حَبَّان. فقال: حَبَّان حِبان واحد، فقمت وتركته»([102]).

6-الاضطراب :

قال الإمام البخاري في يحيى بن يعلى الأسلمي: «مضطرب

---

[99]() تهذيب الكمال (18/11/112).
[100]() تهذيب الكمال (6/384).
[101]() تهذيب الكمال (2/58).
[102]() تصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري (1/5 – 6).

الحديث»([103]).

7-التخليط :

قال علي بن المديني: «سمعت يحيى – يعني القطان – وسئل عن إسماعيل ابن مسلم المكي. قال: لم يزل مخلصًا، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب»([104]).

8-قلب الأسانيد والمتون:

قال أبو زرعة في معاوية بن يحيى الصدفي: «أحاديثه كلها مقلوبة»([105]).

9-المتابعة والمخالفة:

أكثر العقيلي من بيان المخالفة وعدم المتابعة عند إيراده للضعفاء في كتابه النافع «الضعفاء الكبير» نقلًا عن النقاد الأوائل، وهو من نقاد المئة الثالثة أيضًا، فقال مثلًا في ترجمة إبراهيم بن معاوية الزيادي: «بصري لا يتابع على حديثه»([106]).

10- التدليس:

قال يعقوب بن شيبة السدوسي في بقية بن الوليد: «هو ثقة حسن الحديث إذا حدث عن المعروفين، ويحدث عن قوم متروكي الحديث وعن الضعفاء ويحيد عن أسمائهم إلى كناهم، وعن كناهم إلى

---

[103]() تهذيب الكمال (32/52).
[104]() الجرح والتعديل (2)، الترجمة (669)، وتهذيب الكمال (3/200).
[105]() تاريخ الإسلام (ط16)، الترجمة (370).
[106]() الضعفاء الكبير (1/68).

أسمائهم»([107]).

11- التلقين :

فمن ذلك قول علي بن المديني عن يحيى بن سعيد القطان: «وكان ابن حرملة - عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو الأسلمي - يُلقن، ولو شئت أن ألقنه أشياء»([108]).

12- التحديث عن الضعفاء والمجهولين ورواية الموضوعات:

قال يحيى بن معين في إسماعيل بن أبان الوراق: «ليس به بأس، كان صديقًا لي، ما كتبت عنه شيئًا قط، وكان يحدث عن شيوخ ضعفاء»([109]).

13- سرقة الحديث:

تنبه النقاد القدماء إلى هذه القضية، فكانوا يشيرون مثلًا إلى أن فلانًا كان يدعي أحاديث الناس([110]).

14- الاختلاط:

الاختلاط هو تغير الذهن أو الخوف الذي غالبًا ما يكون في آخر العمر بسبب العرم أو المرض أو نحو ذلك.

منهم حنظلة بن عبد الله السدوسي، قال علي بن المديني: «سمعت

---

[107]() تهذيب الكمال (4/197).

[108]() تهذيب الكمال (17/60).

[109]() سؤالات ابن الجنيد (130)، ص(431)، الترجمة (652) من طبقة أحمد نور سيف.

[110]() تاريخ الدوري عن يحيى بن معين (2/49)، وتهذيب الكمال (3/476).

يحيى ابن سعيد وذكر حنظلة السدوسي فقال: قد رأيته وتركته على عمد. قلت ليحيى: كان قد اختلط؟ قال: نعم»[111].

[111]() تهذيب الكمال (7/448).

القاعدة السابعة:

تعارض الجرح والتعديل[111]

إذا تعارض الجرح والتعديل في الراوي فإن تعذر الجمع بين كلام الجارح، فإن الجرح مقدم إذا كان مفسرًا ويكون الجرح مفسرًا و

إذا تعارضت أقوال أهل العلم في الراوي فوثقه بعضهم وجرحه بعضهم، فلا يخلو الأمر حينئذ من حالين:

أولًا: أن يمكن الجمع بين كلام الموثق وكلام الجارح في ذلك الراوي، وذلك بأن يحمل التوثيق على أمر خاص، والتجريح على أمر خاص آخر، ولذلك صور:

أ – أن يكون التوثيق للراوي في روايته عن أهل بلده، والجرح له في روايته عن غير أهل بلده، وذلك مثل إسماعيل بن عياش الحمصي، فإنه إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب.

قال يحيى بن سعيد: إذا حدّث عن الشاميين وذكر الخبر فحديثه مستقيم وإذا حدّث عن الحجازيين خلّط ما شئت[112].

ب- أن يكون التوثيق للراوي في وقت من عمره، والتجريح في وقت آخر من عمره، وذلك في حق الرواة المختلطين فيؤخذ من حديث

---

[112]() تاريخ دمشق (9/49)، تهذيب الكمال (3/174).

هؤلاء ما روي عنهم قبل أن يختلطوا، ويضعف من حديثهم ما روي عنهم بعد الاختلاط، ومن أمثلة هذا النوع عطاء بن السائب، وسعيد بن أبي عروبة، وصالح بن نبهان مولى التوأمة، هذا فيما إذا استمر المختلط في التحديث بعد اختلاطه، فأما إن توقف عن التحديث أو حجب عنه الناس كما في شأن جرير بن حازم، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي فإن حديثه مقبول ولا يضره اختلاطه[113].

جـ - أن يكون التوثيق للراوي في روايته عن بعض شيوخه، والجرح في روايته عن شيوخ معينين.

ومثال ذلك حماد بن سلمة، فإنه ثقة وخاصة في رايته عن ثابت البناني، ولكن روايته عن قيس بن سعد لا يحتج بها، قال الإمام أحمد: ضاع كتابه عنه، فكان يحدث من حفظه فيخطئ.

ومثل هشام بن حسان الأزدي، فإنه ثقة مشهور، لكن تكلم في روايته عن بعض شيوخه.

قال يحيى بن معين: يتقى من حديثه عن عكرمة، وعن عطاء وعن الحسن البصري[114].

ثانيًا: أن يتعذر الجمع بين الجرح والتعديل، وهنا يقدم الجرح على التعديل، لأن المعدل يخبر عما ظهر له من حال ذلك الراوي، والجارح يخبر عن باطن خفي عن المعدل، فمعه زيادة علم، فيقدم قوله، ولكن ذلك بشروط ثلاثة:

---

[113]() ينظر في ذلك كتب المختلطين للعلائي، والكواكب النيرات لابن الكيال، والاغتباط لسبط ابن العجمي وكلها مطبوعة.

[114]() تاريخ ابن معين رواية الدارمي (846)، الكواكب النيرات، ص(460).

1- أن يكون الجرح مفسرًا.

2- أن لا يكون الجارح متعصبًا على المجروح أو متعنتًا في جرحه، مثل كلام النسائي في أحمد بن صالح المصري لم يقبل لشدة الجرح[115].

3- أن لا يرد عن المعدل أن الجرح قد انتفى عن ذلك الراوي بدليل صحيح، وذلك مثل أن يجرحه الجارح بأمر مفسق فيبين المعدل أنه قد تاب من ذلك العمل[116].

قال الذهبي: «لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا عل

---

[115]() وسبب ذلك أن أحمد بن صالح أبى أن يحدث النسائي لأنه قدم مصر وهو لا يعرفه وقد صحب النسائي قومًا من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد بن صالح، لذا شنع عليه النسائي. ينظر هدي الساري، ص(545).

[116]() ينظر: علوم الحديث (96 – 99)، الكفاية (105 – 107).

[117]() الموقظة، ص(84).

القاعدة الثامنة:

سلامة السند والقد ي المتن

الأصل في صحة المتن سلامة السند وصحته الظاهر والمتن ضعيفً قادحة.

كون الحديث جاء بإسناد حسن أو صحيح، فمعناه أننا تحققنا من ثلاثة شروط فقط من شروط الصحة، وهي اتصال السند، وضبط الرواة، وعدالتهم، وأما باقي الشروط، وهي ألَّا يكون الحديث شاذًّا ولا معلولًا، فهي لا تتحقق إلا بجمع طرق الحديث ورواياته، وقد تتابعت أقوال أهل العلم على أهمية جمع طرق الحديث:

قال الإمام ابن المبارك: «إذا أردت أن يصح لك الحديث، فاضرب بعضه ببعض».

وقال الإمام ابن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه».

وقال الإمام أبو بكر الخطيب: «السبيل إلى معرفة علة الحديث، أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[118].

---

[118]() ينظر: الجامع للخطيب(2/212)، والتقييد والإيضاح (1/117)، والشذا الفيَّاح

فلا إشكال أصلًا أن يحكم أئمة الحديث على حديث بالنكارة أو الشذوذ أو حتى الوضع، مع أنه صحيح الإسناد في الظاهر! وهذا كثير في كلامهم؛ يتضح لمن تصفح كتب العلل، ككتاب العلل لابن أبي حاتم، وغيره.

وبيانها: دراسة الحديث لا بد أن تكون من جهتين:

الأولى: من جهة السند، والثانية: من جهة المتن. فقد يكون السند سليمًا رجاله ثقات وسنده متصل، ولكن القدح جاء من جهة متنه، إما بشذوذ أو علة قادحة.

والشذوذ في المتن :

الشاذ: لغة: اسم فاعل من شذ شذوذا، بمعنى انفرد من غيره[119].

واصطلاحًا: ما رواه المقبول مخالفًا من هو أولى منه في المتن أو في السند[120].

ومثاله: ما رواه أبوداود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي هريرة حدَّثنا بشرُ بن معاذ العقدي حدثنا عبد الواحد ابن زياد حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه**»[121].

(1/203)، وتدريب الراوي (1/253).

[119] () تهذيب اللغة (11/271).

[120] () علوم الحديث (68).

[121] () رواه أبوداود (1070)، والترمذي (385).

قال البيهقي: «خالف عبد الواحد الكثير في هذا، فإن الناس إنما روه من فعل النبي ﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ»[122].

أما العلة في المتن :

فالمعلّ لغة: اسم مفعول من أعله: أنزل به علة فهو معل[123].

وفي الاصطلاح: الحديث الذي اطلع فيه على علة قادحة مع أن الظاهر سلامته منها[124].

والعلة التي يكون بها الحديث معلا: هي ذلك السبب الخفي الغامض الذي يقدح في صحة الحديث وإن كان سليما منها في ظاهر الأمر.

وخفاء العلة جعل إدراكها أمرًا عسير المنال، لا يقوى عليه إلا الحافظ المتقن ذو الفهم الثاقب والبصيرة النافذة، والملكة التي تكونت من طول الخبرة والمعاناة.

قال عبد الرحمن بن مهدي: «معرفة الحديث الهام»[125].

قال ابن حجر: «المعلل من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا، وحفظا واسعا،

---

[122]() توثيق السنة (125).
[123]() القاموس المحيط مادة (علل).
[124]() علو الحديث، ص(8).
[125]() المصدر السابق (1/9).

ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون»[126].

مثال العلل :

قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن حديث رواه بقية عن أبي وهب الأسدي عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: «نهى رسول الله ﷺ عن تلقي الجلب فإن تلقاه اشتراه مشترٍ فإن صاحب السلعة بالخيار إذا دخل المصر ما بينه وبين نصف النهار».

فسمعت أبي يقول: ليس في شيء من الحديث «إذا دخل المصر، فإن صاحبه بالخيار ما بينه وبين نصف النهار».

فعلة هذا، كما ترى، الإدراج في آخر الحديث[127].

القواعد التي يتبعها النقاد للكشف عن العلة في الحديث :

1- مقارنة حديث الراوي بحديث أقرانه.

2- إذا خالف الراوي في روايته عن شيخ من هو أثبت الناس في هذا الشيخ، فإن روايته تكون معلولة.

3- مخالفة ما روى عن الراوي لما في كتبته أو عدم وجود فيها فيصير الحديث المخالف معلولًا.

4- تصريح الشيخ بأنه لم تبلغه في باب ما رواية، ثم يُروى عنه حديث عنه حديث في هذا الباب.

5- أن لا يكون الراوي قد سمع حديث الشيخ، وإنما وقع إليه كتاب

---

[126]() لمحات في أصول الحديث (265).

[127]() علل الحديث (1/393) ح(1177).

ذلك الشيخ فرواه عنه.

6- أن يكون الحديث مخالفًا لرواية الثقات.

7- أن يكون الحديث معروفًا عن قوم فهم أعلم به وأخبر، ثم يأتي من يخالفهم.

8- أن يأبى سياق الحديث كونه عن رسول الله ﷺ[128].

ومما يقدح في المتن مع سلامة السند:

الاضطراب :

والحديث المضطرب هو: الذي يروى من قبل راو واحد أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية، لا مرجع بينهما، ولا يمكن الجمع[129].

مثال مضطرب المتن :

ما رواه مسلم من حديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدَّثه قال: «صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بحمد الله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها»[130].

فقد أعل ابن عبد البر هذا الحديث بالاضطراب؛ لأن البخاري

---

[128]() ينظر في ذلك كتب المختلطين للعلائي، أو الكواكب النيرات لابن الكيال أو الاغتباط السبط ابن العجمي وكلها مطبوعة.

[129]() علوم الحديث، ص(84)، التقريب (169).

[130]() رواه مسلم (606).

ومسلم قد اتفقا على إخراج رواية أخرى في الموضوع نفسه لا يتعرض فيها لذكر البسملة، بنفي أو إثبات، ويكتفي الراوي بقوله: «كانوا يستفتحون بـ (الحمد لله رب العالمين)».

قال العراقي[131]:

مضطرب الحديث ما قد ورد ... مختلفًا من واحدٍ فأزيدا
في متن أو في سندٍ إن اتضح ... فيه تساوى الخلف أما إن رجح

المقلوب :

وهو الحديث الذي تعرف في سنده أو متنه بتقديم أو تأخير[132] ونحوه عمدًا أو سهوًا[133].

قال العراقي[134]:

المدرج الملحق آخر الخبر ... من قول راوٍ ما، بلا فصلٍ ظهر

مثاله: ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «سبعةٌ يظلهم الله في ظله يوم لا ظلَّ إلا ظله: الإمام العادل، وشابٌّ نشأ بعبادة الله، ورجلٌ قلبه معلقٌ في المساجد، ورجلان تحابَّا في الله اجتمعا عليه وتفرقَا عليه، ورجلٌ دعته امرأةٌ ذات منصبٍ وجمال فقال إنِّي

---

[131]() فتح المغيث شرح ألفية الحديث (2/274).
[132]() لفظ الدرر حاشية نخبة الفكر (91 – 92).
[133]() فتح المغيث (1/253).
[134]() فتح المغيث شرح ألفية الحديث (2/274).

أخاف الله، ورجلٌ تصدَّق بصدقة فأخفاها حتى لا يعلم يمينه ما تنفق شماله، ورجلٌ ذكر الله خاليًا ففاضت عيناهُ»[135].

وهذا انقلب على راويه، والحديث مروي في البخاري وغيره من طرق بلفظ «**حتى لا تعلم شمالُهُ ما تنفق يمينه**».

المدرج :

وهو الحديث الذي اطلع في متنه أو إسناده على زيادة ليست منه، والإدراج في المتن يكون في أوله أو وسطه أو آخره[136].

مثاله: ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن، وشبانه، عن شعبة، عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أسبغ الوضوء ويلٌ للأعقاب من النار».

فقوله أسبغوا الوضوء مدرج من حديث أبي هريرة، كما بين في رواية عند البخاري[137].

* * *

فتبين من هذا أن الإسناد قد يكون ظاهره صحيحًا، ولا يلزم من ذلك صحة المتن – كما سبق – وبناءً عليه فيلزم طالب الحديث أن يتثبت من خلو المتن من الموانع والعلل التي سبقت الإشارة إلى بعضها قبل الحكم على المتن بالصحة بناء على صحة الإسناد

---

[135]() رواه مسلم (1712).
[136]() شرح النخبة، ص(86)، الباعث الحثيث (61).
[137]() توثيق السنة (117).

القاعدة التاسعة:

علوم الإسناد من حيث الاتصال، الانقطاع، وأثرها

علوم الإسناد من حيث المعنعن والمرسل الخفي.

البحث في إسناد الحديث من حيث أنواع اتصاله أو أنواع انقطاعه، لها فوائدها من حيث القبول أو الرد، فلم يكتفي المحدثون بنوع واحد وهو المتصل، أو نوع واحد وهو المنقطع، بل جعلوا المتصل أنواعًا والمنقطع أنواعًا أيضًا، وكما هي مختلفة بأنواعها فهي أيضًا مختلفة في أحكامها.

وأنواع علوم الإسناد تحصل من النظر في سند الحديث من حيث الاتصال أو الانقطاع، وهو:

علوم الإسناد من حيث الاتصال :

وهو أنواع وكلها تعود للنوع الأول وهو المتصل، إلا إنها تشتمل مع الاتصال على وصف زائد يبين كيفية الاتصال:

1- **المتصل**: ويقال له الموصول أيضًا، وهو الذي سمعه كل واحد من رواته ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه، سواء كان مرفوعًا أو

موقوفًا[138].

2- المسند: هو ما اتصل سنده مرفوعًا إلى النبي ﷺ[139].

3- المعنعن: وهو الذي يقال في سنده: فلان عن فلان، من غير تصريح بالتحديث أو الأخبار أو السماع: واتصاله يكون بشرط: أن لا يكون الراوي مدلسًا[140].

4- المؤنن: وهو الذي يقال في سنده: فلان أن فلان، وهو مثل المعنعن[141].

5- المسلسل: وهو ما تتابع رجال إسناده على صفة واحدة أو حال واحد للرواة أو المروي، وهو أنواع[142]:

أ – المسلسل بأحوال الرواة القولية نحو: حدث معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ أخذ بيده وقال يا معاذ والله إني لأحبك والله إني لأحبك فقال أوصيك يا معاذ لا تدعن في دُبُر كل صلاة تقول اللهم أعنِّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وأوصَى بذلك معاذٌ الصُّنَابِحِيَّ وأوصَى به الصُّنَابِحِي أبا عبد الرحمن[143].

تسلسل بقول كل واحد من رواته: «والله إني لأحبُّك».

---

[138]() علوم الحديث، ص(40)، الاقتراح، ص(195).
[139]() علوم الحديث، ص(39)، الباعث الحثيث (1/144).
[140]() علوم الحديث، ص(56)، الاقتراح،ص(206).
[141]() المرجع السابق.
[142]() علو الحديث (248)، والتقييد والإيضاح، ص(276).
[143]() رواه أبوداود، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (1522).

ب – والمسلسل بأحوال الرواة الفعلية: حديث أبي هريرة قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: «خلق الله عز وجل التُّرْبَةَ يوم السَّبْتِ»[144].

تسلسل بأخذ اليد.

ومن فوائده اشتماله على مزيد الضبط من الرواة:

6- العالي: وهو الذي قل عدد رجاله مع الاتصال[145].

7- النازل: وهو ضد العالي، وهو الذي بعدت المسافة في إسناده «كثر رجال إسناده»[146].

8- المزيد في متصل الأسانيد: وهو أن يزيد راو في الإسناد المتصل رجلًا لم يذكره غيره[147].

أما علوم الإسناد من حيث الانقطاع:

الانقطاع مأخوذ من القطع، وهو لغة: فصل شيء عن شيء، قطعته فانقطع، وهو ضد الوصل.

والمقصود هنا وقوع سقط في سلسلة الإسناد، وهو أنواع:

1- المنقطع: وهو الحديث الذي سقط من رواته راو واحد قبل

---

[144]() رواه مسلم (2789).

[145]() ينظر علوم الحديث، ص(11 – 12)، وللحافظ ابن طاهر المقدسي كتاب «مسألة العلو والنزول» مطبوع محقق.

[146]() ينظر علوم الحديث، ص(11 – 12)، وللحافظ ابن طاهر المقدسي كتاب «مسألة العلو والنزول» مطبوع محقق.

[147]() منهج النقد في علوم الحديث (348).

الصحابي في موضع واحد أو مواضع متعددة، بحيث لا يزيد الساقط منها على واحد، وألا يكون الساقط في أول السند.

2- المرسل: وهو ما رفعه التابعي، بأن يقول: «قال رسول الله ﷺ»، سواء كان التابعي كبيرًا أو صغيرًا([148]).

3- المعلق: وهو ما حذف مبتدأ سنده، سواء كان المحذوف واحدًا أو أكثر على سبيل التوالي ولو على آخر السند([149]).

4- المعضل: لغة: أعياه([150])، وهو ما سقط من إسناده اثنان أو أكثر في موضع واحد، سواء كان في أول السند أو وسطه أو منتهاه([151]).

---

[148]() «علوم الحديث» ص(147)، «الاقتراح» ص(192)، وقد قيّده ابن عبد البر بالتابعي الكبير «التمهيد» (1/19 – 20)، وسوّى بعض العلماء بين المرسل والمنقطع كالشافعي «الرسالة» ص(461)، والخطيب البغدادي «الكفاية» ص(21)، والمشهور هو التعريف الأول.

مرفوع تابع على المشهور
أو سقط راوٍ منه ذو أقوال

مرسلٌ أو قيده بالكبير
والأول الأكثر في استعمال

[149]() ينظر علوم الحديث، ص(62)، هدي الساري، ص(17).

[150]() الاشتقاق لابن دريد، ص(178).

[151]() ينظر علوم الحديث، ص(54)، وأدخل الحاكم فيه ما إذا أعضله من أتباع التابعين فيقفه على التابعي فيحذف النبي ﷺ والصحابي. ينظر «معرفة علوم الحديث»، ص(37)، قال العراقي:

المعضل الساقط منه اثنان
حذف النبي والصحابي معا

فصاعدًا ومنه قسم ثان

5- المدلس: لغة اختلاط الظلام بالنور[152].

وسمي المدلَّس بذلك لما فيه من الخفاء والتغطية، وهو نوعين: «تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ».

أولاً: تدليس الإسناد وهو أربعة أنواع:

أ – الإسقاط: وهو أن يروي المحدث عمن لقيه وسمعه ما لم يسمعه منه موهمًا أنه سمعه منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه موهما أنه لقيه وسمع منه[153].

ب- التسوية: وهو أن يروي المدلس حديثًا عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فيسقط الضعيف ويجعل بين الثقتين عبارة موهمة[154].

ج- القطع: وهو أن يقطع اتصال أداة الراوي بالراوي[155].

د- العطف: وهو أن يصرح بالتحديث عن شيخ له، وبعطف عليه شيخًا آخر لم يسمع منه ذلك المروي[156].

ثانيًا: تدليس الشيوخ: وهو أن يروي عن شيخ حديثًا سمعه منه، فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا

ووقف متنه على من تبعا

[152]() تهذيب اللغة للأزهري (12/362).
[153]() النكت لابن حجر (2/408)، فتح المغيث (1/208).
[154]() التبيين لأسماء المدلسين، ص(343).
[155]() علوم الحديث، ص(66).
[156]() معرفة علوم الحديث (105).

يعرف[157].

6- **المرسل الخفي** [illegible]

ولم يسمع منه، ولم يلق [illegible].

[157]() فتح المغيث (1/181).

[158]() علوم الحديث، ص(47)، النكت لابن حجر (1/540).

القاعدة العاشرة:

الحكم على الأ[illegible]يث

الحكم على الحديث فر[illegible]
والضبط والعلم بهذا [illegible]
المتأخرين، ويستحس[illegible]
الإسناد، أو حسن الإس[illegible]
صحيح أو حسن أو ض[illegible]
كما أن الحكم يكون بـ[illegible]
من التزم الصحة، أو بـ[illegible]

هذه القاعدة في غاية الأهمية وهي ثمرة دراسة الإسناد. وتنتظم مسائل:

الأولى: لا خلاف بين أهل العلم أن الحكم على الحديث يعني الحكم على الإسناد والمتن إلا إذا قيد هذا الحكم كان يقول: هذا الإسناد صحيح ونحو ذلك.

قال ابن الصلاح: قولهم «هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم هذا حديث صحيح أو حديث حسن لأنه قد يقال: «هذا حديث صحيح الإسناد» ولا يصح، لكونه شاذًّا أو معللًا، غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله إنه صحيح الإسناد، ولم يذكر له علة، ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في

نفسه، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل، والله أعلم([159]).

الثانية: لا خلاف بين أهل العلم في أن الأئمة الذين عاشوا مرحلة الإسناد اجتهدوا في الحكم على الحديث وأحكامهم معتبرة، وليس لأحد مخالفتهم إلا لمن كان مثلهم وعند الخلاف يكون الترجيح لمن تأهل وبلغ هذه المنزلة.

الثالثة: اختلف أهل العلم في مسألة الحكم على الحديث بالصحة والضعف من قبل المتأخرين، ولأهل الحديث وعلومه في هذه المسألة مذهبان:

المذهب الأول: المنع، قال ابن الصلاح في مقدمته: «بأن لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار المسانيد»([160]).

المذهب الثاني: الجواز وقال به الجمهور وعامة أهل الحديث وعلومه، وهو القول المختار، لأن هناك أحاديث في السنن والمسانيد ونحوها بحاجة إلى دراسة ونظر لم يحكم المتقدمون عليها، ولم يبينوا مرتبتها، لأن ترك مثل هذه الأحاديث من غير حكم هو ترك العمل بها، وهذا تضييع للنصوص الشرعية، لاحتمال وجود الصحيح والحسن فيها وهو احتمال قوي([161]).

---

[159]() علوم الحديث، ص(35).

[160]() ينظر: مقدمة ابن الصلاح (90)، أصول الجرح والتعديل، د. أمين أبو لاوي (97).

[161]() ينظر: أصول الجرح والتعديل د/أمين أبو لاوي (97).

ويستحسن في حق الباحث في الأسانيد أن يقول في نهاية بحثه عن مرتبة الحديث: «صحيح الإسناد» أو «حسن الإسناد» أو «ضعيف الإسناد» ولا يتعجل فيقول «صحيح» أو «حسن» أو «ضعيف» لأنه بالنسبة لقوله «صحيح» أو «حسن» ربما يوجد حديث آخر يعارضه في معناه، وسنده أقوى، فيكون الحديث الذي حكم عليه بالصحة شاذًّا، أو ربما اكتشف علة غامضة لم يستطع الباحث اكتشافها.

وبالنسبة لقوله عن الحديث: «ضعيف» ربما وجد له تابع أو شاهد يقويه ويجبره فيرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره.

وقد فعل هذا كثير من الأئمة السابقين، منهم الحاكم في المستدرك، والهيثمي في مجمع الزوائد وغيرهما.

المسألة الرابعة: يتم التوصل للحكم على الأحاديث بأحد طرق ثلاثة هي:

1- وجود الحديث في أحد الصحيحين – صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم – لأن الأمة تلقت كتابيهما بالقبول.

2- أن ينص عالم معتبر من السلف على الحكم على الحديث كالإمام أحمد، والشافعي، وابن معين، وابن المديني، وأبي داود، والترمذي وغيرهم، فمن لم يكن لديه الأهلية ووجد نصًّا عن هؤلاء أو نحوهم فعليه الأخذ به.

وقد اجتهد الأئمة في ذلك، وبذلوا الوسع والطاقة، وعند الخلاف بينهم لا يخلوا أن يكون الدارس لديه الأهلية فيرجع بأسباب الترجيح، وإما أن لا يكون لديه الأهلية فيأخذ بقول الأقوى منهم لديه.

3- أن لا يوجد الحديث في الصحيحين ولم ينص عالم من المحدثين من السلف على الحكم ويكون لدى الباحث الأهلية للنظر في الإسناد والمتن، ومن ثم الحكم على الحديث، ومن عناصر هذه الأهلية:

أ – معرفة قواعد علوم الحديث ومصطلحاته كعلوم الاتصال والانقطاع.

ب- معرفة مصطلحات الأئمة في الجرح والتعديل.

ج- معرفة أحكام الأئمة، ومصطلحاتهم في تلك الأحكام، ومنازع الحكم.

د- الاستفادة من تلك الأحكام واعتبارها وعدم إهمالها.

هـ - القدرة على النظر في الإسناد، والمتن من خلال علومهما والموازنة بين الأسانيد والمتون. وهذا من علوم العلة الدقيقة.

المسألة الخامسة: العلم بخطورة التصدي للحكم على الحديث فهو نسبة الكلام إلى رسول الله ﷺ وعدم نسبته إليه، والتسرع بهذا الأمر قد يؤدي إلى الوقوع في الوعيد الشديد: وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار» وفي رواية لمسلم: «من قال عليَّ ما لم أقل...» وقد كان السلف من الصحابة والتابعين يتحرون غاية التحري فعلى طالب الحديث أن يتقي الله تعالى ويتورع ويكمل أهليته ويحذر من الاستعجال والتسرع الذي قد يؤدي به إلى المزلق الخطير.

□□□□□

القاعدة الحادية عشر:

كيفية دراسة "ناد

دراسة الإسناد تكون:
ووفاتهم، وشيوخهم،
والتعديل فيهم، ومعر
شيوخهم، وكذلك كشف
عليه الإسناد أو المتن

المقصود من هذه القاعدة بيان مفاتيح لطالب الحديث في دراسة الإسناد وإلا بلا شك فإن هذا الموضوع يحتاج إلى أمرين أساسيين:

الأول: القراءة المستمرة في كتب الرجال، والأحكام على الأحاديث، وكتب التخريج، ونحوها حتى يتشبع طالب الحديث بأقوال القوم وعملهم.

الثاني: التدريب العملي المستمر على يد من هو أعلم حتى يكون لدى الباحث القدرة العملية في التعامل مع هذه المهمة.

***

وبعد هذا المدخل نلج إلى بيان مراحل دراسة الإسناد، وهي:

الأولى: إخراج التراجم لرواة الإسناد من كتب التراجم.

وقد أفردت قاعدة مستقلة لهذه الكتب.

الثانية: يتنبه لكشف السند أو انقطاعه إلى ما يلي:

مواليد الرواة ووفياتهم، وكذلك بلدانهم ورحلاتهم.

وتراجم المدلسين لاسيما إذا عنعنوا ولم يصرحوا بالسماع.

وأقول الأئمة في سماع الرواة بعضهم من بعض أو عدمه.

الثالثة: يلاحظ بالنسبة لعدالة الرواة وضبطهم ما يلي:

ألفاظ الجرح والتعديل في كل ترجمة، سواء ما يتعلق منها بالعدالة أو الضبط، وتوضح هذه النقاط في مراتبها.

- وتعارض الجرح والتعديل في راو واحد، وكيفية العمل بهذا التعارض، وقد تقدم الحديث عن ذلك ولكن هناك ضوابط عامة ينبغي لطالب العلم مراعاتها نذكر رؤوس مسائلها، وهي:

1- اعتبار مناهج الأئمة في جرحهم وتعديلهم.

2- كل طبقة من طبقات النقّاد لا تخلو من متشدد ومتوسط أو حتى متساهل.

3- يتوقّف في قبول الجرح إذا خشي أن يكون باعثه الاختلاف في الاعتقاد أو المنافسة بين الأقران.

4- لا يقبل الجرح في حق من استفاضت عدالته واشتهرت إمامته.

5- لا عبرة بجرح ولا بتعديل لم يصح إسناده إلى الإمام المحكي عنه.

6- لا يُلتفت إلى الجرح الصادر من المجروح إلا إذا كان إمامًا.

7- لا يلتفت إلى جرح يغلب على الظن أن مصدره ضعيف.

8- يُتأنى في الأخذ بجرح الإمام المتأخر إذا عارض توثيق الأئمة المتقدمين ما لم يفسّره بما يجرح الراوي مطلقًا.

9- قد يقع الجرح بسبب الخطأ في النقل من الكتب.

10- من عُرِفَ من حاله بأنه لا يروي إلّا عن ثقة وُصِفَ من روى عنه بأنه ثقة عنده في الغالب.

11- الرواة الذين أخرج لهم الشيخان على قسمين:

12- تراعى اصطلاحات الأئمة فيما يطلقونه من ألفاظ الجرح والتعديل، وكذلك مصطلحاتهم في الكتب.

13- قد تختلف دلالة اللفظ جرحًا وتعديلًا باختلاف ضبطه.

14- قد يرد التوثيق والتضعيف من الأئمة مقيّدين إما بوقت معين أو في شيخ معين أو حال مخصوصة وغير ذلك؛ فلا يحكم بواحد منهما على الراوي بإطلاق:

الراوي في وقت دون آخر.

وتوثيق روايته من كتابه.

15- يراعى سياق الكلام الذي ترد أثناءه ألفاظ الجرح والتعديل وقرائن الأحوال التي اقتضت ورودها كورود التوثيق والتضعيف نسبيين فيكون ذلك موردًا للجمع بين الأقوال وللترجيح بين الرواة.

16- قد يرد إطلاق التوثيق عند المتقدمين أكثر شمولًا منه عند المتأخرين – أحيانًا – وهو عند المتأخرين أكثر تحديدًا لدرجة الراوي.

17- قد يتخصص الراوي في فن من فنون الرواية.

18- قد ترد ألفاظ الجرح والتعديل المنقولة من كتب المتقدمين مختصرة أو محكية بالمعنى في كتب المتأخرين فيؤثر ذلك في أحكامهم على الرواة.

19- يتأثر الجرح والتعديل الصادران من الأئمة المتأخرين بقدر اطلاعهم على أقوال المتقدمين في الحكم على الراوي.

20- لا يشترط في الرواة المتأخرين ما يشترط في المتقدمين من الضبط والإتقان[162].

الرابعة: ألا يحكم على الحديث قبل النظر في كتب العلل: لكشف العلة والشذوذ أو عدمها.

الخامسة: استحسان الاكتفاء - في الحكم على الحديث - بقول الباحث: «صحيح الإسناد» أو «حسن الإسناد» أو «ضعيف الإسناد».

السادسة: بعد هذا النظر تأتي المرحلة وهي موازنة الحديث أو الإسناد مع بقية المرويات ليحكم على المتن أيضًا[163].

ولنأخذ بعد ذلك مثالًا عمليًا على ذلك:

قال أبو يعلى الموصلي في مسنده: حدثنا أبو خيثمة، ثنا بشر بن عمر الزهراني، ثنا مالك بن انس، عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس

---

[162]() ينظر فيما سبق: رسالة «ضوابط الجرح والتعديل» للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف، ص(47)، وما بعدها.

[163]() هذه دراسة إجمالية سريعة وإلا فالكلام يحتاج إلى تفصيل طويل، وألف في ذلك بعض المؤلفات مثل «دراسة الأسانيد» للدكتور الطحان وغيره.

بن الحدثان، عن عمر، قال: لما توفى رسول الله ﷺ، قال أبو بكر: أنا ولي رسول الله ﷺ فجئت أنت وهذا – يعني: العباس وعليا – تطلب أنت ميراثك من ابن أخيك، ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها، فقال أبو بكر: قال رسول الله ﷺ: «**لا نورث ما تركنا صدقة**».

فيبدأ بدراسة الإسناد وأحوال الرجال باختصار، وهي كالتالي:

- **أبو خيثمة**: هو زهير بن حرب بن شدّاد النسائي، ثقة، ثبت، روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين، وهو ابن أربع وسبعين، روى له الجماعة إلا النسائي[164].

- بشر بن عمر الزهراني – بفتح الزاى – الأزدي، أبو محمد البصري، ثقة، مات سنة ست ومائتين، روى له الجماعة[165].

- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبد الله الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقين، وكبير المثبتين، حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر، مات سنة تسع وسبعين ومائة، روى له الجماعة[166].

- ابن شهاب هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زَهْرة بن كِلَاب القرشي الزهري، وكنيته أبو بكر، الفقيه، الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، مات سنة خمس

---

[164]() ينظر: التقريب (1/264)، والكاشف (1/326)، والخلاصة، ص(123).
[165]() ينظر: التقريب (1/100)، والكاشف (1/156)، والخلاصة، ص(49).
[166]() ينظر: التقريب (2/223)، والكاشف (3/112)، والخلاصة، ص(366).

وعشرين ومائة، روى له الجماعة[167].

-مالك بن أوس بن الحَدَثان – بفتح الحاء والدال – النصري، أبو سعيد المدني، له رؤية، وروى عن عمر، مات سنة اثنتين وتسعين، روى له الجماعة[168].

الحكم عليه:

مما تقدم من أحوال الرجال يتبين أن الحديث بهذا الإسناد صحيح.

وعند دراسة المتن يذكر المرويات والأحاديث المشابهة ويقارن به.

□□□□□

[167]() ينظر: التقريب (2/207)، والكاشف (3/96)، والخلاصة، ص(359).

[168]() ينظر: التقريب (2/223)، والكاشف (3/112)، والخلاصة، ص(366).

القاعدة الثانية عشر:

كتب الرجال [الأصول، المختصرات، الزوائد]

كتب الرجال: سجل تفصيلي لأحوال الرواة، من أعلى مراتب التوثيق إلى أدنى مراتب التجريح، من بداية تاريخ البشرية تحديدًا إلى عصرنا الحاضر، من الأول إلى الأخيار، ومن حل وارتحل، مرتبة على حروف المعجم، وضبط بقواعد لم تعرف لأي علم آخر.

وتفصيل ذلك أن يقال:

لقد قام علماء الحديث بتصنيف أنواع كثيرة من المصنفات في تراجم الرجال وتاريخهم، وكانت غايتهم الأولى من هذه المؤلفات الكثيرة هي خدمة السنة المطهرة وذب الكذب والافتراء عنها، وذلك بحصر أسماء جميع من تعرض لرواية السنة المشرفة ونقل نصوصها، ثم الكلام عنهم وعن حياتهم تفصيلًا، من جميع النواحي من حياة الراوي، لا سيما فيما يتعلق بتوثيق الراوي وتجريحه.

وقد بذلوا في هذه المصنفات جهودًا جبارة تشهد لهم على مر الأيام والدهور بصبرهم ومهارتهم وتفانيهم العجيب في خدمة دينهم والذب عن سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم.

وقد تفننوا في تنويع هذه المصنفات، وتصنيفها وتفريعها، فمن

مصنفات خاصة بمعرفة الصحابة، وكتب على نظام الطبقات، وكتب مرتبة على الحروف، وكتب خاصة برجال بعض البلدان، وكتب خاصة بالثقات، أو الضعفاء، وغير ذلك، وسأذكر أشهر هذه المصنفات في علم الرجال:

1- المصنفات في معرفة الصحابة.

2- المصنفات في الطبقات.

3- المصنفات في رواة الحديث عامة.

4- المصنفات في رجال كتب مخصوصة.

5- المصنفات في الثقات.

6- المصنفات في الضعفاء.

7- المصنفات في رجال بلاد مخصوصة.

8- المصنفات في الزيادات على بعض الكتب، ومنها:

وبعد فأذكر أمثلة لأهم هذه الكتب وكيفية البحث فيها:

1-المصنفات في معرفة الصحابة :

من فوائد التصنيف في تراجم الصحابة، معرفة الحديث المرسل من الموصول، وذلك عن طريق ذكر الصحابي في الإسناد أم لا، ومن هذه المصنفات:

أ – الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لابن عبد البر الأندلسي (ت462).

بلغ عدد تراجم الصحابة فيه ثلاثة آلاف وخمسمائة ترجمة (3500)، رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول، ثم من اشتهر بكنيته، مرتبة على الحروف، ثم أسماء الصحابيات، ثم من اشتهرت بكنيتها، وطريقة البحث فيه أن أعرف الاسم الأول فأبحث في الفهرس.

ب- أسد الغابة في معرفة الصحابة: لابن الأثير الجزري (ت 630هـ).

اشتمل على سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسين ترجمة (7554)، بدأ بالأسماء ثم الكنى، ثم النساء، وقد رتب التراجم على حروف المعجم إلى آخر الاسم وكذلك اسم الأب والجد.

وطريقة البحث في الكتابين السابقين يكون بمعرفة اسم الصحابي ثم البحث عنه في مظانه من حيث ترتيب حروف المعجم وإن كان هناك أكثر من صحابي بنفس الاسم فينظر في اسم الأب، ثم الجد وهكذا كل ذلك حسب ترتيب الحروف المعجم.

ج- الإصابة في معرفة تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ).

وهو أجمع كتاب في أسماء الصحابة، وقد رتبها ترتيبًا دقيقًا على حروف المعجم كما فعل ابن الأثير، ثم قسم كل حرف إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: فيمن وردت صحبته بطريق الرواية، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة.

القسم الثاني: الصحابة الذين مات النبي ﷺ وهم أطفال دون

سن التمييز.

القسم الثالث: فيمن أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يُذكر أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ، وهؤلاء ليسوا صحابة بالاتفاق.

القسم الرابع: ممن ذكر في الكتب المتقدمة في أسماء الصحابة على سبيل الوهم والغلط، مع بيان ذلك الوهم.

وكيفية البحث في كتاب الإصابة: يكون بمعرفة حال الصحابي فهل روى عن النبي ﷺ فتنظر فيه في القسم الأول، وإن لم تكن له رواية فلا يخلو إما أن يُعرف سنُّه بأن تكون وفاة النبي ﷺ وهو صغير دون التمييز فهو في القسم الثاني، وإن كان مخضرمًا بأن يكون قد أدرك الجاهلية والإسلام ففي القسم الثالث، أما القسم الرابع فهو تعقب واستدراكات على من ذُكر في كتب الصحابة وهم ليسوا كذلك.

وفي داخل كل قسم يبحث عن طريق ترتيب الحروف المعجم كما سبق.

2-كتب الطبقات :

هذا النوع يشتمل على تراجم الشيوخ طبقة بعد طبقة، وعصرا بعد عصر إلى زمن المؤلف، **ومن أشهر هذه الكتب:**

أ – الطبقات الكبرى: لابن سعد (ت230هـ):

جمع فيه مؤلفه تراجم الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى زمنه، وقد طبع في ثمانية مجلدات:

المجلد الأول: خصص للسيرة.

المجلد الثاني: لغزوات النبي ﷺ ومرضه ووفاته.

المجلد الثالث: لتراجم البدريين من المهاجرين والأنصار.

المجلد الرابع: لتراجم المهاجرين والأنصار ممن لم يشهدوا بدرًا، وأسلم قبل الفتح.

المجلد الخامس: التابعين من أهل المدينة، والصحابة الذين نزلوا مكة والطائف واليمن والبحرين؛ ومن بعدهم من التابعين في تلك المدن.

المجلد السادس: للكوفيين من الصحابة والتابعين.

المجلد السابع: من نزل أصقاعًا أخرى من الصحابة والتابعين.

المجلد الثامن: للنساء الصحابيات.

وقد رتب الحافظ ابن سعد التراجم في كل طبقة على الأنساب مثبتًا برهط رسول الله ﷺ من بني هاشم ثم بقية فروع قريش وهكذا سائر القبائل من العدنانية ثم القحطانية وأعاد تراجم بعض الصحابة بحسب المدن التي نزلوا بها عندما يترجم لعلماء كل مدينة.

والذين بعد الصحابة جعلهم طبقات لكل بلد عدد يختلف عن البلدان الأخرى.

وابن سعد يقدم معلومات دقيقة عن الراوي من حيث صفاته الخَلْقية والخُلُقية أو عقيدة الراوي ومكانته العلمية[169].

ب- تذكرة الحفاظ: للذهبي (ت748هـ):

[169]() علم الرجال نشأته وتطوره. د. محمد بن مطر الزهراني، ص(69 – 75).

خصصه مؤلفة لطبقات حفاظ الحديث من مشاهير حملة السنة، وقسمه إلى إحدى وعشرين طبقة، من عصر الصحابة إلى عصره، واشتمل على (1176) ترجمة.

3-كتب رواة الحديث عامة :

هذه الكتب اشتملت على تراجم رواة الحديث عامة، وجمعت الثقات وغيرهم، ومن أشهر هذه الكتب:

أ – التاريخ الكبير للبخاري (ت 256هـ):

اشتمل على (12315) ترجمة، رتبه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم واسم الأب، لكن بدأ الكتاب بأسماء المحمديين لشرف اسم النبي صلى الله عليه وسلم[170].

ب – الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (ت327هـ):

اشتمل على (18040) ترجمة رتبها على حروف المعجم وقد تميّز عن كتاب البخاري بذكر حكمه على الرواة جرحًا وتعديلًا وذلك أن البخاري قليل الاستعمال لألفاظ الجرح والتعديل، لذا يلحظ ورعه في استعمال الألفاظ الحادّة[171].

4-المصنفات في رجال كتب مخصوصة :

هذه المصنفات عمد مؤلفوها إلى تراجم كتب مخصوصة، ولم

---

[170]() ينظر: مقدمة التاريخ الكبير، ومقدمة المعلمي لموضح أوهام الجمع والتفريق (1/10-11).

[171]() ينظر: مقدمة تحقيق الجرح والتعديل (1/ص/ط) للمعلمي، تعليق الذهبي في «السير» في ترجمة البخاري (12/439 – 441).

يتعرضوا لغيرها، فيستطيع الباحث العثور على ترجمة أي راو من رواة ذلك الكتاب، ومن أشهر هذه المصنفات:

1- «التعريف برجال الموطأ»[172] لأبي زكريا يحيى بن زكريا بن مزين القرطبي [ت259هـ].

2- «التعريف برجال الموطأ»[173] لمحمد بن يحيى الحذاء التميمي [ت416هـ].

3- «رجال الموطأ، و«تسمية من روى الموطأ عن مالك»[174] كلاهما لأبي محمد هبة الله بن أحمد المعروف بابن الأكفاني [ت524هـ].

4- «أسماء من روى عنهم البخاري في الصحيح»[175] لأبي أحمد عبد الله ابن عدي الجرجاني [ت365هـ].

5- «ذكر أسماء من اشتمل عليه كتاب الجامع الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري من التابعين فمن بعدهم إلى شيوخه»[176] لأبي الحسن علي ابن عمر الدارقطني [ت385هـ].

---

[172]() «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (4/238 – 239)، «شجرة النور الزكية» (1/75).

[173]() قال في «الرسالة المستطرفة» (209) يقع في أربعة أسفار.

[174]() «الإعلان بالتوبيخ» (116).

[175]() منه نسخة في الظاهرية (برقم (389 حديث في 19 ورقة)، انظر: «بحوث في السنة المشرفة» (128).

[176]() منه نسختان بتركيا. انظر: سزكين في «تاريخ التراث» (1/342)، «بحوث في تاريخ السنة» (124).

6- «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين خرج لهم البخاري في صحيحه»[177] لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي [ت398هـ].

7- «التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاري في الصحيح»[178]، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي [ت474هـ].

8- «رجال صحيح الإمام مسلم»[179] لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني [ت428هـ].

9- **«تسمية شيوخ أبي داود[180]، في سننه»**، و**«تسمية شيوخ النسائي»**[181] كلاهما لأبي علي الحسين بن محمد الغساني [ت 498هـ].

10- «تسمية شيوخ النسائي»[182] جمع الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد ابن أسد الجهني.

11- «شيوخ أبي عيسى الترمذي في سننه»[183] لأبي عبد الله

---

[177]() طبع في مجلدين في دار المعرفة ببيروت بتحقيق عبد الله الليثي.

[178]() طبع في دار اللواء بالرياض في ثلاث مجلدات بتحقيق أبي لبابة حسين.

[179]() طبع في دار المعرفة ببيروت في مجلدين بتحقيق عبد الله الليثي.

[180]() «فهرسة ابن خير» (222)، منه نسخة في لآلي بتركيا (برقم 2089/9) سزكين في «تاريخ التراث» (1/395).

[181]() «شجرة النور الزكية» (123 ترجمة رقم 355).

[182]() «فهرسة ابن خير» (221).

[183]() «فهرسة ابن خير» (222)، قال في «الرسالة المستطرفة» (208): «... وكذا رجال الترمذي ورجال النسائي لجماعة من المغاربة منهم الحافظ أبو محمد الدورقي، فإن له في رجال كل منهما كتابًا مفردًا».

محمد بن عبد العزيز بن محمد بن معاوية الأنصاري الدورقي([184]).

وقد سار مؤلفوها على ترتيب الرواة فيها على حروف المعجم.

12- «**الكمال في أسماء الرجال**»: يعد هذا الكتاب من أشهر الكتب التي جمعت تراجم رجال الكتب الستة، وأصلًا لمن جاء بعده في هذه الباب، وبما أنه لقي عناية من العلماء، إليكم هذا الرسم التوضيحي لهذا الكتاب وتهذيباته ومختصراته:

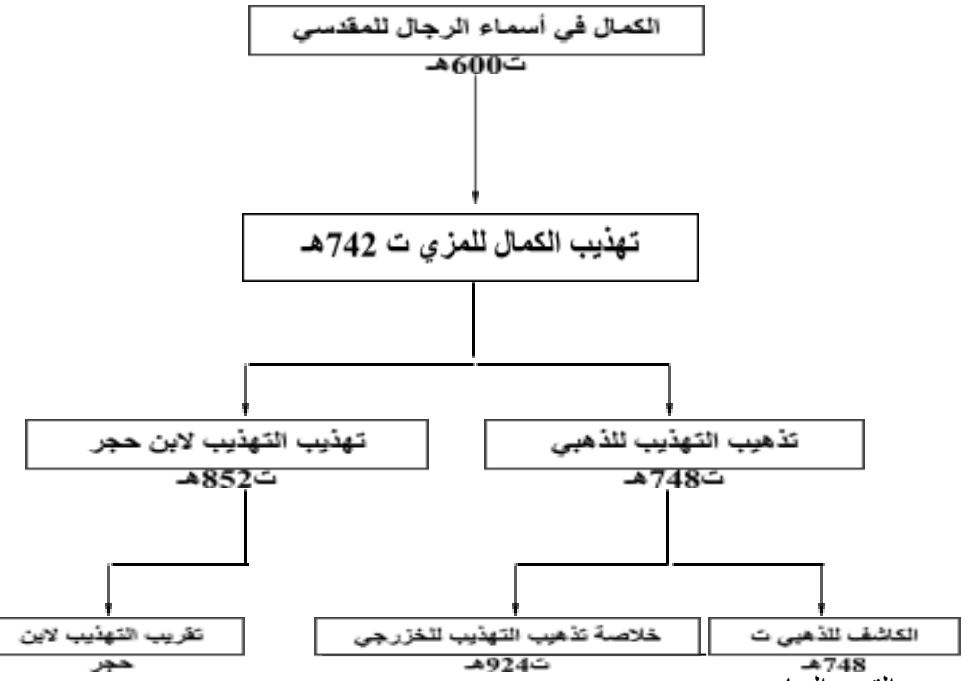

[184]() ومما ألف في هذا النوع بعد القرن السابع:

1- «الإيثار بمعرفة رواة الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني»، تأليف الحافظ ابن حجر [ت852هـ] حققه سليمان العريني رسالة ماجستير بقسم السنة بالجامعة الإسلامية.

2- «مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار» لبدر الدين العيني [ت855هـ].

3- «الإيثار في رجال معاني الآثار» لقاسم بن قطلوبغا [ت879هـ] «الرسالة المستطرفة» (209 – 210).

5-المصنفات في الثقات:

هذا النوع من المصنفات في الرجال، أفرده مؤلفوه لتراجم الثقات من رواة الحديث، ولم يذكروا في هذه المصنفات غير الثقات، ومن أشهر هذه الكتب:

أ – كتاب الثقات، للعجلي (ت261هـ).

وأصل ترتيبه على الطبقات، ثم رتبه الهيثمي على حروف المعجم، وعليه تضمينات للحافظ ابن حجر([185]).

ب – كتاب الثقات، لابن حبان (ت354هـ).

وقد ابتدأ كتابه بالنبي ﷺ، ثم الخلفاء الراشدين، ثم بقية الصحابة على حروف المعجم، ثم التابعين ورتبهم على المعجم، ثم من

---

[185]() ينظر: تاريخ الثقات للعجلي، ص(36) تحقيق: عبد المعطي طلعجي.

بعدهم من الطبقات أتباع التابعين ومن بعدهم على ترتيب المعجم.

ت – تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، لابن شاهين (385هـ).

وقد نص في مقدمة كتابه على أنه سيرتب على المعجم فابتدأ بباب الألف بمن اسمه (اسماعيل)، ثم من اسمه (أيوب)، ثم (إبراهيم) وكما هو ملاحظ لم يكن دقيقًا في ترتيب الأسماء تحت كل باب، وكذلك في الاسم الواحد لم يراع ترتيب أسماء الآباء بشكل دقيق[186].

6-المصنفات في الضعفاء خاصة:

هذا النوع من المصنفات أفرد في الضعفاء خاصة، والمصنفات فيه أكثر من المصنفات في الثقات، وأكثر هذه المصنفات قد أشملت على كل من تكلم فيه، وإن لم يكن ضعيفًا حقًّا، ومن هذه المصنفات:

أ – الضعفاء الكبير للبخاري ت 256هـ

ب – الضعفاء الصغير للبخاري أيضًا.

ترتيب المعجم ولكن ليس دقيقًا (إبراهيم ثم أيوب ثم اسماعيل).

ث – الضعفاء والمتروكون للنسائي ت 303هـ،على حروف المعجم.

ج- كتاب الضعفاء للعقيلي ت323هـ. على حروف المعجم.

ح- كتاب المجروحين من المحدثين لابن حبان ت354هـ، ورتبه على المعجم في الاسم الأول فقط.

---

[186]() ينظر: ص(25) من ثقات ابن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي.

خ-الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ت365هـ.

د- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ت748هـ

ذ- لسان الميزان لابن حجر ت852هـ، وكل هذه الكتب على حروف المعجم.

7-المصنفات في رجال بلاد مخصوصة :

هذا النوع من المؤلفات التزم فيه مؤلفوه تراجم رجال العلم والفكر والأدباء والشعراء والرياضيين وغيرهم، سواء كان من أهلها الأصليين أو من وفد إليها وأقام فيها، وكانت عنايتهم بالدرجة الأولى لتراجم المحدثين، ولهذا يعتبر مرجعًا لتاريخ الرجال، فمن هذه المصنفات:

أ – تاريخ واسط، لبحشل الواسطي ت288هـ.

ب – مختصر طبقات علماء إفريقية وتونس لأبي العرب القيرواني ت333هـ.

ت – تاريخ الرقة للقشيري، ت334هـ.

ث- ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني 430هـ.

ج- تاريخ جرجان، لأبي القاسم السهمي ت427هـ.

ح- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي ت463هـ([187]).

وهو أشهرها وقد رتبه على المعجم وابتدأ بمن اسمه «محمد»

---

[187]() أصول التخريج ودراسة الأسانيد (168).

تبركًا بالرسول ﷺ، ثم حرف «الألف...» الخ[188].

[188]() تاريخ بغداد (1/212).

القاعدة الثالثة عشر:

شبهات حول د ة الأسانيد والجرح والتعديل

أهمية الإسناد ومكانته
في الإسناد وإضعاف
النبوي، الذي هو مص
دعا المستشرقون وم
تشكيكية في هذه الأ
وجهلهم.

وهنا أبين شيئًا من ذلك بما يناسب المقام...

انتقد بعض المستشرقين وتبعهم بعض الكُتَّاب مثل: طه حسين وأحمد أمين، وأبو رية[189] منهج النقد عند المحدثين بأنهم لم يتعاملوا بموضوعية مع كل رجال السند، باعتبار أن تعديل الصحابة ن مساحة غير مسموح لأحد أن يتجاوزها مقررين أن بساط الصحابة ن قد طوي ومكانتهم جازت القنطرة، في حين أنهم بشر كغيرهم وثبت فيهم النفاق والخطأ وغير ذلك، فما الذي يجعلهم منزهين عن النقد والجرح والتعديل؟

وتحريرًا لمحل النزاع فإن منهج النقد عند المحدثين لا ينزه

---

[189]() تهذيب الكمال (6/384).

الصحابة عن أي خطأ بل الاعتقاد بعصمتهم ليس في معتقد أهل السنة أصلًا، والنقاد يستجيزون نسبة الخطأ إلى الصحابة متى قام الدليل القوي على ذلك، وقد ثبت أن الصحابة خطأ بعضهم بعضًا، وهذه النقطة متعلقة بجواز ورود الخطأ على الصحابي، وهذا لا ينازع فيه المحدثون.

أما ما ينازع فيه المحدثون - ولا يقوله المستشرقون ومن تبعهم - أن تعرض مرويات الصحابة لمعرفة الحافظ منهم والساهي، فالمحدثون يفترضون مسبقا ضبط الصحابة وعدالتهم (أي ديانتهم). ولنتحدث عن القضيتين كلا على حدة.

عدالة الصحابة :

أولًا: إن قضية عدالة الصحابة أمر مجمع عليه بين أهل السنة، ومنهم أئمة المذاهب الأربعة وغيرها من المذاهب المتبوعة كالظاهرية وأتباع الأوزاعي وغيرهم ممن انقرضوا الآن، والمخالف لهذه القضية محجوج بالآيات المستفيضة والسنة الصحيحة في تعديل كل صحابة النبي صلى الله عليه وسلم.

والاستطراد في ذكر ذلك يخرج بالبحث عن موضوعه، ويهمنا أن نقرر أن عدالة الصحابة قضية متناسقة مع المنهج العلمي.

قال الإمام مالك: «إنما هؤلاء أقوام أرادوا القدح في النبي صلى الله عليه وسلم فلم يمكنهم ذلك فقدحوا في أصحابه حتى يقال رجل سوء ولو كان رجلًا صالحًا لكان أصحابه من الصالحين»[190].

---

[190]() الصارم المسلول، ص(55).

ثانيًا: ويزيد هذا التأصيل قوة أمر بالغ الأهمية، وهو كاف في إثبات منهجية المحدثين في تعديل الصحابة. ذلك أن المنطق العقلي يفترض التسليم ببعض الحتميات التاريخية، وبمبدأ العلة والسبب المؤثر، والذي لا يستطيع طه حسين وأحمد أمين وأبو رية أن ينكروه.

وتأسيسًا على ذلك نقول: إن التاريخ الذي كتبه أهل السنة وغيرهم لا يوجد فيه نص واحد يفي أن الصحابة كانوا يكذبون على رسول الله ﷺ ويستحيل في المنطق العقلي أن يجتمع كل المؤرخين على اختلاف مشاربهم «بما فهمه الشيعة الذي حنقوا على الصحابة أيما حنق» على نفي الكذب أو عدم رواية شيء يفيد ذلك عن الصحابة ثم يأتي باحث في القرن الخامس عشر الهجري ويقول: يجوز أن يكذبوا. هذا مع وجود الخلافات والحروب التي كانت بينهم ومع ذلك لم يثبت أن واحدًا منهم اتهم أحدًا بالكذب.

ثالثًا: وتجويز النفاق على أي صحابي لا يتفق مع المنهج العلمي في شيء، لأن مجرد الاحتمال الذي لا يقوم على أساس يسوغ استخدامه في إصدار الأحكام، وإلا جاز اتهام جبريل نفسه عليه السلام بالنفاق، ولا يخفى ما في هذا المسلك من الوهاء والبطلان.

رابعًا: في منهج النقد التاريخي الأوروبي يقرر «لانجلوا وسينوبوس» أن انتحال الكتب في العصور الوسطى كان عادة جارية مقبولة في أوروبا لا يعاقب صاحبها، ومع ذلك فالمنهج العلمي لديهم يسوغ الاعتماد على نسخ لا يعرف من كتبها ولا من نسخها ولا من رواها معتمدين على عمايات وظلمات بعضها فوق بعض للوصول إلى

أية حقيقة من وراء تلك الوثيقة اللقيطة[191].

لماذا لا يعتبر هذا المنهج غير موضوعي بل غير علمي أصلًا، إذ يسوغ الاعتماد على المجهول الذي لا يعرف، بينما صحابة النبي ﷺ قد عرفت أسماؤهم وكناهم وفضائلهم ومواليدهم ووفياتهم وكل صغيرة وكبيرة في حياتهم، فأي الفريقين أولى بقول الرواية منه والأخذ عنه؟

ويستدل القادحون في عدالة الصحابة بحديث أنس بن مالك وأبي هريرة وغيرهما أن الرسول ﷺ أخبر عن أناس سيطردون عن حوضه يوم القيامة وأنهم هم الذين بدلوا وأحدثوا بعده، وهو حديث متواتر[192]، ووجوده دليل على عدالة الصحابة وليس قادحًا فيها، فالمتهم لا يقدم دليل اتهامه، والسارق لا يصطحب في السوق مسروقاته معه، كما لا يروي الكاذب دليل كذبه.

ثانيًا: ضبط الصحابة :

يمكننا حصر الكلام في أبي هريرة ط باعتباره الصحابي الذي نال من الهجوم أكثر من غيره «أعني من المستشرقين ومن تبعهم».

فإذا أثبتنا ضبط أبي هريرة وحفظه - وهو الذي روى خمسة آلاف حديث كما يقدر بعض المحدثين - فإن حفظ الصحابة الآخرين وضبطهم يكون أمرًا مفروغًا منه.

---

[191]() انظر المدخل إلى الدراسات التاريخية. لانجلوا وسينوبوس، ص(70).

[192]() الحديث رواه البخاري (6/2587)، ومسلم (4/1793) وغيرهما. وقد فسر البخاري من أحدث بعد الرسول ﷺ في هذا الحديث بأنهم المرتدون الذين قاتلهم أبو بكر الصديق ط، انظر صحيح البخاري (4/142 – 143).

1- ينبغي أن نقدر الأمور قدرها، فالأحاديث التي رواها أبو هريرة ط ليست كلها أقوالًا، بل جزء منها أفعال وتقريرات وهذه يسوغ روايتها بالمعنى ولا تشقى الذاكرة بحفظها لأن حفظ الحدث وحكايته بأي لفظ ليس أمرًا خارقًا للعادة حتى نتهم به أبا هريرة ط.

ثم إن حفظ أبي هريرة لهذه الآلاف من الأحاديث ليس بمستغرب أمام حفظ الصحابة لآلاف الأبيات الشعرية وروايتها، فحفظ أبي هريرة في سياقه طبيعي وعادي بالموازنة مع قدرات أهل جيله وليس أمرًا خارقًا للعادة كما بينا.

وبعض الصحابة ثبت عنهم اتخاذ موقفين من أبي هريرة.

الأول: تخطئته في بعض الأحاديث، كما ثبت عن عائشة ك أنها خطأت أبا هريرة في روايته لحديث: «إنما الطيرة في المرأة والدابة والدار» وأن أبا هريرة سمع الحديث مبتورا فرواه على غير وجهه، ولم تكذبه ك [193].

الثاني: أن الصحابة اتهموا أبا هريرة بالإكثار من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذان الموقفان دليلًا واضحان على أمور:

الأول: عدالة أبي هريرة ط وصدقه، إذ لو كان كاذبًا لكذبوه بل لمنعوه من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الثاني: أن ما رواه أبو هريرة ط عرفه الصحابة وأقروه عليه، إذ لو كان يروي حديثًا ما سمعه أحد منهم لكان أسهل شيء عليهم أن

---

[193]() رواه أحمد في المسند (6/246)، وانظر منه النقد عند المحدثين. محمد الأعظمي، ص(78).

يقولوا له: كذبت، كلنا لم يسمع من رسول الله ﷺ هذا الحديث.

الثالث: على أقل تقدير يقال: إن الصحابة إذا شكوا في حديث رواه أبو هريرة لم يجرءوا على تكذيبه لتسليمهم بأنه كان منقطعًا لسماع الحديث عن رسول الله ﷺ.

الرابع: أن أبا هريرة استمر يروي الحديث حتى مات ط، وهذه السنون الطوال كافية في أن يختبر الصحابة حديثه ويعرضوه على ما يعرفون، فلما لم يفعلوا دل على تسليمهم بذلك.

والمنهج العلمي يقتضي منا القول أن أحاديث أبي هريرة على وجه الخصوص تكتسب مصداقية عالية لأنها كانت محل انتقاد الصحابة في كثرتها ولكنهم – أي المستشرقون ومن نحا نحوهم - عجزوا عن إقامة الدليل على كذبه- مع ثبوت تخطئته في البعض – فيكون مثل ذلك دليلًا على حصول إجماع سكوتي على الأحاديث التي رواها أبو هريرة ط.

* * *

وبهذا العرض يتبين أن ضبط الصحابة متوافق مع المنهج العلمي[194]، متناسق مع أصول النقد، ومع ذلك فالمحدثون قد يشيرون إلى خطأ الصحابي إذا ثبت ذلك بالبينة والبرهان.

ووهمت عائشة ك ابن عمر في تواريخ اعتمار النبي ﷺ، فقال

---

[194]() وقد ناقشنا ضبط الصحابة رضوان الله عليهم في أبي هريرة نموذجًا لأنه كان رواية الإسلام، فإذا ثبت الضبط والرعاية من أبي هريرة لمحفوظاته- على كثرتها – فلأن يثبت ذلك من باب أولى في حق الصحابة الذين حفظوا أقل منه.

النووي: «سكوت ابن عمر على إنكار عائشة يدل على أنه كان قد اشتبه عليه أو نسي أو شك».

وقال ابن حجر: «وفيه دليل على أنه قد يدخل الصحابي الوهم والنسيان لكونه غير معصوم»([195]).

ووهم سعيد بن المسيب عبد الله بن عباس في قوله: «تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم»([196]).

2- من المستشرقين من شكك في بدايات الإسناد كما فعل كايتاني (ت1926م) الذي زعم في حولياته «أن الأسانيد أضيفت إلى المتون فيما بعد بتأثير خارجي، لأن العرب لا يعرفون الإسناد، وأن استعمال الأسانيد إنما بدأ أول ما بدأ بين عروة بين الزبير المتوفى سنة 94هـ، وابن إسحاق المتوفى سنة 151هـ، وأن عروة لم يستعمل الإسناد مطلقًا، وابن إسحاق استعملها بصورة ليست كاملة.

وأشار «شبرنجر» (ت 1893م) إلى تعاسة نظام الإسناد وأن اعتبار الحديث شيئًا كاملًا سندًا ومتنًا قد سبَّب ضررًا كثيرًا وفوضى عظيمة، وأن أسانيد عروة مختلقة ألصقها به المصنفون المتأخرون.

وأما «ميور» معاصر «شبرنجر»، فينتقد طريقة اعتماد الأسانيد في تصحيح الحديث، لاحتمال الدس في سلسلة الرواة، وأما «شاخت» ولد (1902م)، فقد أجرى دراسة على الأحاديث الفقهية وتطورها – على حد زعمه – أجراها على كتابي «الموطأ» لمالك و«الأم»

---

[195]() فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (3/602).

[196]() منهج النقد عند المحدثين. محمد الأعظمي، ص(126).

للشافعي وعمم نتائج دراسته على كتب الحديث الأخرى، ثم خلص إلى أن السند جزء اعتباطي في الأحاديث، وأن الأسانيد بدأت بشكل بدائي، حتى وصلت إلى كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وأنها كانت كثيرًا ما لا تجد أقل اعتناء، ولذا فإن أي حزب يريد نسبة آرائه إلى المتقدمين كان يختار تلك الشخصيات فيضعها في الإسناد».

ووُجد مع الأسف الشديد فيمن ينتسب إلى الإسلام من ردد أقوال المستشرقين فيما يتعلق بالإسناد ومدى الحاجة إليه، حتى وصف بعضهم أهل الحديث بأنهم «عبيد الأسانيد»، و«أسرى الأسانيد»، وأن الإسناد نوع من التزمت، وأن المبالغة في الاعتداد به، وربط الأحكام الشرعية به، واعتباره بالدرجة الأولى أساسًا لصحة الحديث، قد أثمر افتراقًا كبيرًا بين المسلمين، وحولهم إلى فرق وأحزاب يعارض بعضها بعضًا، ويقاتل بعضها بعضًا، ويكيد بعضها لبعض على مر السنين.

وقبل مناقشة هذه المزاعم لا بد من التنبيه على أن من الأسباب التي جعلت المستشرقين يتوصلون إلى هذه النتيجة في حكمهم على الأحاديث النبوية، أنهم لم يجروا دراستهم على كتب الحديث المعتمدة التي عنيت بذكر الأسانيد وعولت عليها، بل اختاروا الكتب التي تكون دراستها للحديث غير مقصودة لذاتها ككتب السيرة والفقه مثلًا، فـ«شاخت» عندما أصدر حكمه هذا على الأسانيد أصدره بناء على دراسة قام بها لكتاب «الموطأ» للإمام مالك، و«الموطأ» للإمام محمد الشيباني، وكتاب «الأم» للشافعي، ومن المعلوم أن هذه الكتب أقرب ما تكون إلى الفقه من كتب الحديث، وعلى الرغم من ذلك فقد عمم نتيجته التي توصل إليها في دراسته لتلك الكتب، وفرضها على كافة كتب

الحديث، وكأنه ليس هناك كتب خاصة بالحديث النبوي، وكأنه ليس هناك فرق بين طبيعة كتب الفقه وكتب الحديث.

فقد يحذف الفقهاء جزءًا من الإسناد اكتفاءً بأقل قدر ممكن من المتن الذي يدل على الشاهد والمقصود وذلك تجنبًا للتطويل، وقد يحذفون الإسناد بكامله، وينقلون مباشرة عن المصدر الأعلى، وقد يستعملون الإسناد أحيانًا، ويقطعونه أحيانًا.

وبهذا يتبين بأن كتب السيرة وكتب الفقه ليست مكانًا صحيحًا لدراسة ظاهرة الأسانيد ونشأتها وتطورها.

وأما ما يتعلق بتفنيد هذه المزاعم فمن المعلوم لدى كل منصف أنه لم يلق علم من العلوم الإسلامية في جميع جوانبه وفروعه ما لقيه علم الحديث من العناية والاهتمام، وما هذه القواعد في هذا الكتاب إلا دليل على اهتمامهم وسيرهم وفق منهج علمي بالغ الدقة.

فهل بعد هذا كله يقال: إن الأسانيد لم تجد أدنى اعتناء، وأنها كانت أمرًا اعتباطيًا بحيث يتسنى لمن شاء أن يختلق إسنادًا وينسبه إلى من يريد لينصر مذهبه أو طائفته أو حزبه- كما يقول المستشرقون وأذنابهم – من غير أن يميز ذلك أئمة هذا الشأن الذين خصهم الله لحفظ دينه وحراسة سنة نبيه، سبحانك هذا بهتان عظيم[197].

---

[197] () **للتفصيل ينظر:-**

- موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية الأمن الصادق الأمين.
- المستشرقون والحديث النبوي. د. محمد بهاء الدين.
- بحوث في تاريخ السنة المشرقة. د. أكرم ضياء العمري.
- الدفاع عن السنة مصطفى السباعي.

بقي أن نقول ونحن نختم هذه القاعدة أن قضية الشبهات تتطور في كل عصر لكن أصولها واحدة، وما أشير إليها هنا هو الإشارة قضية الإسناد فقط، وإلا فموضوع الشبهات يزيد على هذا بكثير.

حمى الله سنة نبيه ﷺ من كيد الكائدين وشبهات الحاقدين وجهل الجاهلين إنه قريب مجيب.

□□□□□

مما تقدم يظهر جليًا لدى الناظر عظيم الجهد الذي قام به المحدثون أساطين هذا الفن من العناية بالأسانيد، واتضح للقارئ هذا المنهج الفائق في نقد الأسانيد وكيف أنهم ساروا وفق أسس مرعية وقواعد منهجية في كل ذلك.

وهنا نذكر خلاصة هذا المنهج وملخص لهذه القواعد السابقة:

1- غاية علم الجرح والتعديل وهدفه، هو: الحفاظ على الشريعة مع التحريف والتزييف ومعرفة المقبول منها والمردود حتى تبنى الأحكام الشرعية عليها.

2- **يعرف الجرح والتعديل إما بنص أحد علماء الجرح والتعديل على عدالة ذلك الراوي أو جرحه،** أو بالاستفاضة والشهرة، فمن اشتهر بعدالته وضبطه استغنى بذلك عن البيّنة، والطريقة الثانية (الاستفاضة والشهرة) تكون غالبًا في التعديل والتوثيق.

3- **المتصدي لهذه القضية الهامّة،** وهي: الجرح والتعديل يشترط فيه أن يكون عالـمًا تقيًّا متحريًا، عالـمًا بأسباب الجرح والتعديل عارفًا باصطلاح علماء الجرح والتعديل ذكرًا كان أو أنثى حرًّا أو عبدًا، ويكفي على الصحيح واحدٌ في ذلك، كما على المتصدي لهذا الفن أو العلم ألا يجرح فوق الحاجة أو من لا يحتاج بجرحه ممن لا يحتاج لروايته.

4- **اعتنى العلماء بألفاظ الجرح والتعديل وبالغوا في التدقيق فيها،** فجعلوا ألفاظ التوثيق على ست مراتب من الأعلى للأدنى وهم على درجات في حكم قبول حديثهم، فالثلاثة الأولى أحاديثهم صحيحة،

ثم الرابعة في عداد الحسن لذاته، والخامسة في عداد الحسن لغيره، والسادسة يكتب حديثهم للاعتبار دون الاختبار.

أما ألفاظ الجرح فهي على مراتب ستٍّ أيضًا من الأعلى للأدنى وكلها في حكم المردود وهي دركات تتراوح بين الضعف، والضعف الشديد، والموضوع.

5- **مواطن الجرح هي في العدالة أو الضبط،** فالجرح في العدالة كوصف الراوي بالكذب أو الفسوق أو الجهالة أو خوارق المروءة، أو جهة الضبط ككثرة السهو أو الشذوذ أو قبول التلقين ونحو ذلك.

6- **بالاستقراء وجد أن الضوابط العامة للحكم على الرواة لا تخرج عن أربعة عشر ضابطًا،** هي: الكذب، التهمة به، والخطأ، والخطأ الكثير، والتحديث بالمناكير، والتغيير في المتن، أو الزيادة المنكرة في التصحيف والتحريف، والاضطراب والتخليط، وقلب الأسانيد والمتون، المتابعة والمخالفة، والتدليس، والتلقين، والتحديث عن الضعفاء والمجهولين، ورواية الموضوعات، وسرقة الحديث، والاختلاط.

7- عند التعارض بين الجرح والتعديل فيجمع بين كلام الجارح والمعدل، فإن تعذر فإنه يقدم الجرح بشرطين أن يكون مفسَّرًا، وألا يكون الجارح متعصبًا.

8- لا يلزم من صحة المتن صحة السند فقد يكون السند سليمًا في الظاهر والمتن ضعيف كأن يكون شاذًا أو منكرًا أو فيه علّة قادحة. بمعنى أنه لا ينبغي الاغترار بظواهر الأسانيد دون فحص جميع

الطرق والموازنة بينها.

9- يتأثر الإسناد بالاتصال والانقطاع ومن ذلك الإرسال والتعليق والإعضال والتدليس والإرسال الخفي والمعنعن.

10- الحكم على الحديث فرض كفاية لمن تحققت فيه شروط العدالة والضبط والاهتمام بهذا الشأن سواءً كان ذلك من المتقدمين أو المتأخرين ويستحسن في حق الباحث أن يقول صحيح الإسناد أو حسن الإسناد أو ضعيف الإسناد ولا يتعجل بالحكم على الحديث.

11- دراسة الإسناد تكون بمعرفة تراجم الرواة من حيث معرفة سنة الولادة والوفاة وذكر الشيوخ والتلاميذ والبلدان، وأقوال الأئمة في جرحهم وتعديلهم، ومعرفة تدليسهم، وإثبات سماعهم من شيوخهم، والموازنة والترجيح عند تعارض الجرح والتعديل، واعتبار مناهج الأئمة في كل ذلك.

12- كتب الرجال هي سجل تفصيلي لكل راو من الرواة تحدد مكان بين أعلى مراتب التوثيق وأدنى مراتب الجرح وهذه سابقة في تاريخ البشرية أن يوضع هذا السجل وفق قواعد لم تعرفها أمّة من قبل وبحق هي مفخرة لهذه الأمة.

وقد تنوعت مناهج هذه المصنفات إما تراجم شيوخ كتب معينة، أو عدة كتب وقد يكون ترتيبها على الطبقات أو حروف المعجم كما تقدم بيانه.

13- **التشكيك في الإسناد وإضعاف الثقة به،** هو إضعاف للسنة والتي هي مصادر التشريع، وهذا ما دعا المستشرقون ومن تأثر بهم من

أبناء الإسلام في إيراد هذه الشبهات إما عداوة للدين أو جهلًا بخطورة هذا المسلك الفاسد.

* * *

وبعد: فهذا ما تيسّر ذكره، وإلا فالموضوع طويل ولكن كما أشرت في المقدمة أن المقصود ذكر المهمات لتكون على طريق التقعيد بمنهجية واضحة.

أسأل الله تعالى أن تكون من العلم النافع المدخر، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه
أ. د. فالح بن محمد بن
فالح الصغيّر
المشرف العام على موقع شبكة السنة وعلومها

faleh@alssunnah.com